

مركز الدراسات
العربي - الأوروبي
CENTRE D'ÉTUDES
EURO - ARABE



أمن الخليج العربي

لؤي بكر الطيّار

0187392



مكتبة الإسكندرية
Alexandria Library

Bibliotheca Alexandrina



بحوث استراتيجية

٢٠٠٠

٢٠٠٠

امن الخليج العربي

إلى والدي مصر عظمي

وينبوع إلهامي

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨١

١٩٨٠

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات العربي الأوروبي

ISBN 2 - 84452 - 010 - 3

الطبعة الأولى بيروت 1999

حقوق الطبع محفوظة (C)
لـ مركز الدراسات العربي - الأوروبي

C.E.E.A
91 Av des Champs Elysées
75008 - Paris
Tél: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 30
Fax: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 31

الإشراف الفني: طلال حاطوم

الطباعة: دار بلال - بيروت
التوزيع: دار بيسان - بيروت



مركز الدراسات العربي الأوروبي
CENTRE D'ÉTUDE EURO - ARABE

أمن الخليج العربي

٥١٠٩٦٠

لؤي بكر الطنار

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

بحوث استراتيجية (٧)

تقديم

تعتبر منطقة الخليج العربي بحكم المكانة الجيوإستراتيجية التي تحتلها والطاقت والإمكانات التي تمتلكها من أكثر مناطق العالم تعرضاً للتحديات المتأتية، إما من قوى إقليمية تطمح بمصادرة قرارها وفرض وصاية سياسية وأمنية عليها، وإما من قوى دولية تتطلع للاستثمار بخيراتها، ولعل هذا ما أدى إلى شيوع حالة شبه دائمة من التوتر، كما تسبب بالتالي باندلاع حربين كانت إحداهما حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والأخرى حرب الخليج الثانية التي أقدم فيها العراق على غزو الكويت وعلى تهديد أمن واستقرار الدول الأخرى.

ودول الخليج العربي بحكم قلة سكانها، ولأنها أولت اهتماماتها بشكل أساسي لأمور التنمية والنهوض الاقتصادي فإنها كانت تعاني فرادى من مواجهة التحديات لذا ارتأت تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ منذ انطلاقة كتكتل عسكري ومن ثم تحول إلى منظمة جهوية تعطي الأولوية للشؤون الاقتصادية. ولقد بذل هذا التكتل جهوداً لإنشاء قوة أمنية ذاتية ولكن كانت هذه الجهود خجولة الأمر الذي دفع بالدول الأعضاء إلى الاستعانة

بالدول الشقيقة والصديقة وإلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات معها للذود عن سيادتها.

هذا الواقع دفع الباحث لؤي بكر الطيار إلى إجراء مراجعة نقدية أثمرت عن وضع هذه الدراسة الموجودة بين أيديكم والمعنونة «أمن الخليج العربي» في محاولة منه للوقوف على المخاطر التي تهدد هذه المنطقة الحيوية ولتحديد سبل مواجهتها. ونحن في مركز الدراسات العربي - الأوروبي وإيماناً منا بضرورة تشجيع مبادرات الجيل العربي الصاعد ومنحه فرص الثقف والتثقيف فقد وافقنا على نشر دراسته آمليين أن نحثه من وراء ذلك على مواصلة العطاء كما فعل من سبقه في هذا المضمار من الأعلام المشهورين الذين وجدوا من يأخذ بيدهم عند بداية انطلاقتهم.

وتقديرنا أن مثل هذه المبادرات تنسجم تماماً مع الدور الذي يجب أن تلعبه مراكز الدراسات العربية عبر ضخ دم جديد في شريان الثقافة العربية لتبقى معطاءة ومتجددة.

والله ولي التوفيق

مركز الدراسات العربي الأوروبي

تمهيد

تمثل هذه الدراسة بحثاً في الجانب العسكري لنظام الأمن في منطقة الخليج والذي يطلق عليه من الناحية الرسمية اسم «مجلس التعاون الخليجي»، ويشتمل البحث هنا على مناقشة دور مجلس التعاون الخليجي في سياق الأحداث العاصفة التي شهدتها منطقة الخليج، ونعني بذلك غزو الكويت وما أدى إليه ذلك من اندلاع حرب ثانية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حرصت دائماً على أن يقتصر وصفها لأهداف المجلس بأنها تتمثل أساساً في تحقيق التكامل والتقدم في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، فإن الشعور بعدم الأمان لدى هذه الدول الغنية المحافظة وخاصة إزاء ما تتسم به هذه المنطقة من أوضاع متقلبة هو الذي دفعها إلى ضم صفوفها بغية تعزيز أمنها في المقام الأول. بل إن حرص تلك الدول في بداية عهد المجلس بالوجود على تحاشي ذكر الباعث على إنشائه يعتبر دليلاً على مدى حساسية الأوضاع في منطقة الخليج، ومع ذلك ورغم جهود دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الوصول فيما بينها إلى صورة من

صور الأمن الجماعي، وجدت هذه الدول في نهاية المطاف أن عليها اللجوء إلى طلب العون الخارجي عندما تعرضت إحدى الدول الأعضاء في المجلس للتهديد ثم الغزو الفعلي، الأمر الذي ينهض دليلاً على قصور مجلس التعاون الخليجي في أداء مهمته المتمثلة في ضمان الأمن الجماعي. وقد سعيينا في هذه الدراسة إلى إعطاء خلفية مفصلة للنزاع بين العراق والكويت، وبحث الشق المتعلق بالأمن والدفاع في عمل مجلس التعاون الخليجي - الذي يعتبر منظمة متعددة المهام - وذلك من أجل تحديد ما اذا كانت هناك ثغرات في المجلس جعلته غير قادر على النهوض بوظيفته كنظام للأمن الجماعي.

وعليه فإن هذه الدراسة في جوهرها محاولة لبحث آليات الجانب العسكري في مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأته في مايو (أيار) عام ١٩٨١ مجموعة دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت، كمنظمة تعبر عن وحدة المصالح السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لهذه الدول المحافظة الواقعة في منطقة ذات أهمية حيوية للعالم ولكنها تواجه التهديد وتتسم بأوضاع غير مستقرة.

الفصل الأول

جوهر الأزمة الكويتية – العراقية

جوهرة الأزمة الكويتية - العراقية

مقدمة:

تعتبر الأزمة التي نشبت بين الكويت والعراق في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والتي أدت إلى حرب الخليج الثانية - في جوهرها - نتاجاً للنزاع بينهما حول الحدود، وهو نزاع يعود إلى تاريخ المنطقة وافتقار شبه الجزيرة في حقب ماضية إلى حدود سياسية ثابتة فضلاً عن أن ما رسم بينهما من حدود معظمها مصطنع لتقسيمهما إلى دول، ومن ثم يجدر بنا قبل تناول موضوع النزاع على الحدود بين العراق والكويت على وجه التخصيص أن نبحث بصورة موجزة سلسلة التطورات التي أدت إلى ذلك النزاع.

العراق يدخل في مواجهة مع الكويت:

علي أثر قيام صدام حسين بغزو دولة الكويت وإعلان ضمها للعراق، أصر في بياناته على الإعلان على أن ذلك تم من أجل قضية نبيلة وهي محو «أثر من آثار الاستعمار الغربي» المتبقية من الشرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين.

فقد ادعت وسائل الإعلام العراقية أن «الكويت جزء من أرض العراق فصل عنه في الماضي على أيدي سلطات الاحتلال البريطانية

من أجل إضعاف العراق بحرمانه من الأرض المطلة على الخليج العربي التي من شأنها تعزيز أمنه العربي والسماح له بحرية الحركة وحرمان شعبه من جزء من موارد النفط».

و الادعاء بان الكويت - من الناحية التاريخية - جزء من العراق فكرة قديمة رأى العراق أن تنفيذها يعتبر اختياراً طبعياً أمامه، فالكويت كانت من الناحية الرسمية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى القرن العشرين، وعندما أسس آل الصباح في عام ١٧٥٦ إمارة ذات حكم ذاتي في الكويت، كانت سيطرة الإمبراطورية العثمانية عليهم سيطرة اسمية، وعندما أبرمت الكويت في يناير (كانون الثاني) ١٨٩٩ اتفاقاً ثنائياً مع بريطانيا يعطي لندن مسؤولية الدفاع عن الكويت وتولي شؤونها الخارجية، رد السلطان العثماني بإعلان الكويت جزءاً من ولاية البصرة وتعيين شيخ الكويت قائمقام عليها، ولكن العثمانيين عادوا عندما أبرموا معاهدة مع بريطانيا في عام ١٩١٣ - فاعترفوا بالحكم الذاتي لشيخ الكويت وتعهدوا بعدم التدخل في الشؤون الخارجية وشؤون الأمن التي تخص إمارة الكويت وعدم اتخاذ أي إجراءات إدارية إلا بموافقة أمير الكويت. كذلك فإن الكويت لا تقل في وضعها كدولة عن العراق بأي حال، فقد اعترف نوري السعيد رئيس وزراء العراق بالحدود العراقية - الكويتية الواردة في مشروع «الاتفاقية بشأن منطقة الخليج الفارسي» عام ١٩١٣، بيد أن بغداد مارست على الكويت ضغطاً متواصلاً لكي تستأجر منها جزيرتي وربة وبويان اللتين يدعي العراق - على عكس ما ورد في معاهدة ١٩١٣ - أنهما جزء من أراضيه، ومن جهة أخرى سعى العراق إلى زعزعة حكم أسرة الصباح التي تحكم الكويت على امتداد قرنين من الزمان، ففي أواخر الثلاثينيات طالب

الملك غازي ملك العراق صراحة بضم الكويت كلها إلى العراق، وتكرر هذا الطلب بصورة أشد من قبل عبد الكريم قاسم الذي وصل إلى السلطة في عام ١٩٥٨ على أثر انقلاب أطاح فيه بالنظام الملكي في العراق، وفي يونيو (حزيران) ١٩٦١ - وهو نفس الشهر الذي نالت فيه الكويت استقلالها - ادعى عبد الكريم القاسم أن الكويت جزء من ولاية البصرة ومن ثم فإنها تنتمي إلى العراق وألمح إلى إمكانية استخدام القوة المسلحة لتصحيح ذلك «الخطأ التاريخي»، وعزز هذا التهديد بنشر قواته على طول خط الحدود مع الكويت، وسارع الكويتيون إلى الاتصال ببريطانيا طلباً للعون العسكري، وفي أول يوليو (تموز) ١٩٦١ وصلت قوات بريطانية إلى الكويت بينما بدأت قطع بحرية بريطانية أعمال الدورية في مياه الخليج. كما تلقت الكويت دعماً عربياً وإن أتى ذلك الدعم بصورة متأخرة بعض الشيء، وفي سبتمبر (أيلول) من نفس العام استجابت جامعة الدول العربية - بعد مفاوضات طويلة وشاقة - لطلب من الكويت بإرسال قوة عسكرية متعددة الأطراف تتألف من قوات سعودية ومصرية وأردنية وسودانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور علاقات العراق بالجامعة العربية، وفي ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام كذلك، أعلنت بغداد أنها «ستعيد النظر» في علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالكويت، وظلت القوة العربية متمركزة في الكويت حتى فبراير (شباط) ١٩٦٣ عندما أطاح انقلاب بعثي بحكم عبد الكريم قاسم في العراق، وكان قد أصبح من الجلي في تلك الآونة أن السياسة العدوانية تجاه الكويت لم تجلب للعراق شيئاً سوى العزلة عن العالم العربي، ومن ثم سارع النظام الجديد في العراق إلى العدول عن تلك السياسة واعترف في أكتوبر

١٩٦٣ باستقلال الكويت. لكن الشهور الأخيرة في عام ١٩٦٣ شهدت الإطاحة بحكم البعث الذي لم يعد إلى السلطة إلا في يوليو (تموز) ١٩٦٨ في صورة زعامة ثنائية تتألف من أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، بيد أنه انتهج هذه المرة سياسة غير ودية تجاه الكويت، ففي عام ١٩٦٩ طلب العراق إلى الكويت السماح له بنشر قوات عراقية داخل حدودها المتاخمة للعراق من أجل حماية السواحل العراقية من هجوم إيراني أدعي العراق أنه كان وشيكاً، وعلى الرغم من عدم استجابة الكويت صراحة بالموافقة، قام العراق بنشر قوات له في شريط ضيق داخل أراضي الكويت على طول الحدود مع العراق، وبعد أن وضعت الحكومة العراقية الكويت أمام الأمر الواقع، قامت بإرسال وفد للحصول على موافقة رسمية من الحكومة الكويتية على ذلك التحرك، وعلى الرغم من إحجام الكويت عن إعطاء تلك الموافقة، قام العراقيون بتعزيز قواتهم في ربيع ١٩٧٣ وظلت مرابطة على أراضي الكويت دون رضاها ما يقرب من عشر سنوات، وكلما طالب الكويتيون بانسحاب تلك القوات من أراضيهم، تظاهر العراق بالسذاجة ورفض الاستجابة لذلك الطلب بدعوى أن ذلك غير ممكن ما دامت الحدود بين البلدين لم يتم تعيينها بصورة نهائية، وعندما سعت الكويت إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لحدودها مع العراق، أعلن الأخير صراحة أنه لن يعترف «بالحدود الفعلية ما لم يتم ضم جزيرتي وربة وبويان اليه أو تأجيرهما له».

واستمرت محاولات العراق لتخويف الكويت بغية إجباره على التنازل عن هاتين الجزيرتين بصورة أو بأخرى طوال السبعينات، واشتدت كثافة تلك المحاولات إبان الحرب الإيرانية - العراقية،

ونظراً لشعور العراق بضيق النقطة التي يطل منها على الخليج، عاود محاولاته مع الكويت لاقتناعها بتأجير الجزيرتين له، وواصلت الكويت من جانبها رفض ذلك الطلب لخشيته من أنها إن سمحت بوضع تلك الجزيرتين تحت سيطرة العراق فإنها سوف تفتح الباب بذلك أمام المزيد من المطالب الإقليمية، وكانت آخر مرة كرر العراق فيها طلبه في فبراير (شباط) عام ١٩٨٩ أثناء زيارة ولي عهد الكويت لبغداد وسط توقعات كويتية بأن ينتهي الخلاف على الحدود مع العراق عرفانا من الأخير بدعم الكويت له أثناء الحرب مع إيران، ففوجئ الكويتيون بأن العراق يجدد مطالبته بجزيرتي وربة وبويان، وكان افتراض الكويت أن العراق هو الطرف الذي يجب أن يظهر العرفان وليس العكس، فضلاً عن انتهاج الكويت سياسة خارجية مستقلة تجلت في التحرك لتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا، كانا سببين لإثارة غضب صدام حسين.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن العراق طوال حملته الدعائية السابقة على غزو الكويت لم يشر إلى مطالبته بضم الكويت بصورة عامة أو جزيرتي وربة وبويان على وجه الخصوص، بل إن وسائل الإعلام العراقية لم تشر في أعقاب وقوع الغزو بالفعل إلى ما يسمى «بالحقوق التاريخية» للعراق على الكويت، بل إنها صورت الغزو على أنه إجراء طارئ مؤقت تم اتخاذه استجابة لطلب «النظام التحرري الذي أقيم في الكويت بدلاً من حكم آل الصباح الرجعي».

الحملة الاقتصادية:

لم تقم مطامع العراق في الكويت على حقوق قانونية أو تاريخية بقدر ما كان مردها إلى كون الكويت، وهي دولة صغيرة،

تمتلك ثروة ضخمة، ولها ميناء طبيعي كبير على مياه الخليج فضلاً عن امتداد شواطئها حوالي ١٢٠ ميلاً، ومن ثم ركزت حملة صدام حسين التي جرت في صيف ١٩٩٠ على ثروة الكويت كهدف لها. وهذا يرتبط بمسألة يمكن رد عناصرها إلى سنوات الحرب بين العراق وإيران، ففي تلك الآونة ضغط صدام حسين على السعودية والكويت وسائر دول الخليج لكي تتنازل عن ديونها المستحقة على العراق، فقد توجه إلي تلك الدول بخطاب مفاده أن حرب العراق مع إيران لم تكن شأنًا خاصاً بالعراق وحده بل كانت دفاعاً عن «الجناح الشرقي للعالم العربي» ضد التيار الأصولي، وحيث إن العراق - وفق هذا الطرح - كان يقوم بذلك «نيابة عنهم»، فليس من المتوقع أن يستغلوا نضال العراق البطولي دون ثمن.

وفي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الذي كان يضم العراق ومصر والأردن واليمن التي عقدت في عمان في فبراير (شباط) ١٩٩٠، للاحتفال بالذكرى الأولى لتأسيس المجلس، طلب صدام حسين من الملك حسين عاهل الأردن، والرئيس المصري حسني مبارك أن يبلغا دول الخليج أن العراق لا يصبر فقط على التنازل عن القروض التي حصل عليها وقت الحرب، وإنما يحتاج بصورة عاجلة إلى اعتمادات مالية إضافية فورية تبلغ ما يقرب من ٣٠ مليار دولار أمريكي. وأضاف قائلاً «فلتعلم الأنظمة الحاكمة في دول الخليج أنها إذا لم تعطيني هذه الأموال، فسأعرف كيف أحصل عليها». وصاحب هذا التهديد قيام العراق بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة المحايدة على الحدود مع الكويت، وقد أبلغت الرسالة على الفور إلى المملكة العربية السعودية عن طريق العاهل الأردني. وفي الشهر نفسه، قام وزير البترول العراقي عصام عبد

الرحيم، أثناء زيارة عمل للكويت، بالضغط على مضيفيه للالتزام بحصة البترول الجديدة التي حددتها منظمة الأوبك في وقت سابق من ذلك العام. وواصل رحلته إلى الرياض ليسلم رسالة شخصية من صدام حسين إلى الملك فهد، مفادها أن السعوديين عليهم أن يقتنعوا ببقية دول الخليج بألا ترفع حصص إنتاجها من البترول. ولأن صدام حسين كان عازماً على رفع أسعار البترول دون التخلي عن خططه لزيادة الإنتاج، بات من الحتمي أن تدخل كل من الكويت والإمارات تغييرات فورية في سياستها. وأكد الوزير العراقي من جديد على الحاجة للالتزام بحصص الإنتاج التي أقرتها المنظمة، والتي تبلغ ٢٢ مليون برميل يومياً، وحث نظرائه على رفع أسعار البترول إلى ١٨ دولار للبرميل.

وذهب طه ياسين رمضان، النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي، إلى مدى أكثر وضوحاً في نقده لعدم الالتزام بحصص البترول، حين استنكر هذا الأمر باعتباره «ضاراً بمصالح العراق»^(١). بل إن صدام حسين نفسه أثار هذه النقطة بشدة في العراق أثناء مباحثات القمة العربية في بغداد عام ١٩٩٠. ففي جلسة مغلقة غير عادية مع رؤساء الدول الذين حضروا الاجتماعات، قدم صدام حسين شكواه من دول الخليج المنتجة للبترول، متسائلاً بقوله:

«إن كل دولار ينخفض في سعر برميل البترول، يجعل خسارتنا تصل إلى مليار دولار سنوياً. فهل الأمة العربية في وضع

(١) وكالة الأنباء العراقية في ١٧ و ٢٠ فبراير والأول من مايو ١٩٩٠ إذاعة بغداد في ٢٠ فبراير ١٩٩٠ الشرق الأوسط (لندن) في ١٨ مايو ١٩٩٠

يسمح لها بأن تتحمل خسارة عشرات المليارات كنتيجة لخطأ غير مبرر من جانب بعض الفنانين أو غير الفنانين، خاصة وأن أسواق البترول، أو فلتقل العملاء، مستعدون على أقل تقدير لدفع ما يصل إلى ٢٥ دولاراً في العامين القادمين، وفقاً لما عرفناه وسمعناه من الأوربيين، الذين يعتبرون العميل الرئيسي في أسواق البترول؟».

وكانت الإجابة على هذا السؤال من وجهة نظر صدام حسين هي النفي القاطع، وأن استمرار عدم الالتزام بحصص البترول من جانب بعض الدول العربية يصل إلى مصاف إعلان الحرب على العراق، حيث قال: «إن الجنود هم أدوات الحرب، وهناك ضرر هائل تخلفه الانفجارات والقتل ومحاولات الانقلاب. ولكن ذلك يمكن أن يحدث أيضاً من خلال السبل الاقتصادية. ومن ثم، فإننا نقول لإخواننا الذين لا يقصدون أن يشنوا حرباً على العراق، إن ذلك بالفعل شكل من أشكال الحرب ضد العراق».

واختتم صدام حسين كلامه بقوله «لو كان الأمر ممكناً لتحملناه. ولكنني أعتقد أن كل إخواننا يعلمون موقفنا تماماً. . . . فقد وصلنا إلى مرحلة لا نستطيع معها تحمل أي ضغوط أخرى»^(٢).

وعندما حل أمير الكويت محل وزير البترول في حكومته، في محاولة لاسترضاء صدام، لم يقدم الأمير على تخفيض إنتاج البترول، أو إسقاط قروض العراق التي حصل عليها وقت الحرب، أو رفع المنح الإضافية لبغداد. وجاء رده بالرفض على طلب بتقديم ١٠ مليار دولار للعراق، قدمه الدكتور سعدون حمادي، نائب

(٢) إذاعة بغداد في ١٨ يوليو ١٩٩٠

رئيس الوزراء العراقي وكبير المستشارين الاقتصاديين لصدام حسين خلال زيارة للكويت في يونيو (حزيران) ١٩٩٠، حيث قال أمير الكويت «هذا عبث. فالكويت لا يتوافر لديها مثل هذا المبلغ الكبير». وكل ما كان الأمير على استعداد للمساهمة به هو منحة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، يتم تقديمها على مدار ثلاثة أعوام في صورة معونة للعراق «كما قوبل طلب سعدون حمادي بأن تخفض الكويت حصة إنتاجها من البترول بالرفض من جانب الأمير، الذي اشترط أن يرتبط أي دعم من جانب الكويت للعراق بحل قضايا الحدود المعلقة بين الدولتين، وقال لضيفه «فلتفق على الحدود بين دولتنا. وعندئذ نستطيع أن نتباحث حول الأمور الأخرى»^(٣).

وفي الأسابيع التالية، كان على الكويت أن ترفض العديد من التحذيرات الشديدة التي أطلقها وزير البترول العراقي فيما يتعلق بحصتها من البترول. وحتى المحاولة الفاشلة التي شنها صدام حسين على هذه السياسة باعتبارها «مؤامرة ضد اقتصاد المنطقة تصب مباشرة في لصالح إسرائيل»^(٤) فشلت في إجبار الكويت على الخضوع. ولم يتغير الموقف إلا في ١٠ يوليو، أثناء الاجتماع التنسيقي لوزراء البترول بدول الخليج في جدة، حيث خضعت الكويت والإمارات للضغوط السعودية والإيرانية والعراقية المشتركة، ووافقنا على الالتزام بحصتيهما من البترول غير أن صدام لم يثق في التزام الكويتيين بهذا الاتفاق. وقام فيما بعد بالإعراب عن شكواه للسيدة غلاسبي، القائمة بالأعمال بالسفارة الأمريكية في بغداد، من أن وزير البترول الكويتي قد ناقض اتفاقية

(3) Salinger and Laurent, Secret Dossier, P. 37.

(4) Salinger and Laurent, Secret Dossier, P. 37.

جدة بعد يومين فقط من الاجتماع، وأنه تلقى معلومات تفيد بأن الكويتيين كانوا يعتزمون الالتزام بالاتفاقية لمدة شهرين فقط، ثم يغيروا سياستهم مرة أخرى^(٥).

الآزمة

بحلول ذلك الوقت، كان إحباط صدام من الكويت قد بلغ مبلغاً هائلاً. فقد كان عندئذ مصمماً على الحصول على منح إضافية، إلى جانب رغبته في الإلغاء الكامل للقروض التي حصل عليها وقت الحرب، وقبل كل ذلك الالتزام بحصص منظمة الأوبك. وكان عدم اكتراث الكويت بحاجاته الماسة على حد تعبير إذاعة بغداد - بمثابة توجيه طعنة غادرة للعراق بخنجر مسموم^(٦) وراح صدام يفعل كل ما في وسعه لكي يدافع عن القضية العراقية. ولم يجلب له (وللعراق بالطبع) التمادي في الاستجداء سوى الإذلال البالغ.

بدأ صدام يضع استراتيجيته موضع التنفيذ في منتصف يوليو. ففي ١٥ يوليو، بدأ إعداد القوات المسلحة، وبدأت فرقة من الحرس الجمهوري تتحرك من وسط العراق إلى الجنوب الشرقي، في اتجاه شمال الكويت. وفي أقل من ٢٤ ساعة، كان ما يقرب من عشرة آلاف رجل و ٣٠٠ دبابة قد أخذوا مواقعهم، كما ظهرت فرقة ثانية من الحرس الجمهوري على الساحة. وبحلول ١٩ يوليو، كان قد تم دفع ٣٥ ألف رجل من ثلاث فرق على بعد مسافة تتراوح من

(٥) وكالة الأنباء العراقية في ١٩ و ٢٦ يونيو ١٩٩٠ حديث صدام مع وول

ستريت جورنال - ١٦ يونيو ١٩٩٠

(٦) إذاعة بغداد في ١٧ يوليو ١٩٩٠.

١٠ إلى ثلاثين ميلاً من الحدود الكويتية، مع اتخاذ المدرعات تشكياً دائرياً، مما يسهل عمليات الدفاع والإمداد^(٧).

وفي ١٦ يوليو، قام وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بتسليم مذكرة إلى أمين عام جامعة الدول العربية، لتوزيعها على الدول الأعضاء في الجامعة، تضمنت نص الاتهام العراقي، جاء فيها:

○ قامت الكويت والإمارات «بتنفيذ خطة متعمدة بإغراق أسواق البترول بكميات تزيد على حصتيهما اللتين حددتهما منظمة الأوبك». وهذه السياسة تنطوي على تأثير مدمر على الشرق الأوسط. «فقد أسفر الانخفاض في أسعار البترول ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠ عن خسارة تكبدتها الدول العربية، بلغت ٥٠٠ مليار دولار، تحمل العراق وحده منها ٨٩ مليار دولار».

○ وما زاد الطين بلة، أن الكويت قد سلبت الممتلكات العراقية بصورة مباشرة من خلال «إقامة منشآت البترول في المنطقة الجنوبية من حقل بترول الرميطة العراقي، واستخرجت منه البترول». ووصلت قيمة البترول «الذي سرقتة حكومة الكويت من حقل بترول الرميطة بهذا الأسلوب الذي يتنافى مع العلاقات الأخوية إلى ٤، ٢ مليار دولار».

○ لقد قدمت تلك الدول «أشكالا مختلفة من الدعم» للعراق خلال الحرب، غير أن هذا الدعم لم يغط سوى جزء صغير من التكاليف الهائلة التي تكبدها العراق. وإضافة إلى ذلك، «فإن إجراء عملية حسابية بسيطة كفيل بأن يوضح أن قروض

(7) Wood ward, The Commanders, pp. 206/7.

الكويت والإمارات للعراق ليست بأكملها من ممتلكاتها، وإنما من زيادة عائدات البترول التي تحققت لهما كنتيجة لانخفاض صادرات البترول العراقية على امتداد سنوات الحرب.

○ بينما كان العراق منشغلاً بالحرب مع إيران، قامت الكويت «بتنفيذ خطة لتصعيد وتيرة التقدم التدريجي المنظم نحو الأراضي العراقية». وقامت الحكومة الكويتية بإنشاء مؤسسات عسكرية، ونقاط شرطة ومنشآت بترول، ومزارع على الأراضي العراقية.

ومن أجل معالجة هذا الأمر ومساعدة العراق على التعافي من الأزمة الاقتصادية الملحة التي كان يواجهها عندئذ بسبب اضطلعه بالدفاع عن «تراب الأمة (العربية)، وعزتها، وشرفها، وثروتها»، تقدم طارق عزيز بالعديد من المطالب، هي: رفع أسعار البترول إلى ما يزيد على ٢٥ دولاراً للبرميل، وتوقف الكويت عن «سرقة» البترول من حقل الرميثة العراقي وإعادة مبلغ ٢،٤ مليار دولار «المسروق» من العراق، والإلغاء الكامل لديون العراق التي حصل عليها وقت الحرب، وصياغة «خطة عربية» على غرار «خطة مارشال» لتعويض العراق عن بعض خسائره أثناء الحرب.

وبينما كان الاعتراف بالفشل في حل قضية الحدود قاسماً مشتركاً فيما تبادل الطرفان، فإن كلمة صدام حسين نفسه ركزت على قضية أسعار البترول وحصصه، واتسمت المطالب المحددة، في معظمها، بطبيعتها الاقتصادية. ولم تكن هذه المطالب جديدة، بل كان تم تقديمها للحكومة الكويتية والحكومات العربية في مناسبات سابقة عديدة، غير أن صدام حسين، بدعمه لمطالبه

بالتحركات العسكرية، غير طبيعة النزاع كاملاً. فقد التزم صدام بأهداف بعينها، بحيث تبدو أي حلول وسط من جانبه وكأنها استسلام. ولم يعد هناك مجال للمقايضة أو المماطلة. وكان على الكويت أن تقبل مطالبه كاملة أو تواجه العواقب الوخيمة.

واجتمع مجلس الوزراء الكويتي بعد يوم واحد من إلقاء صدام لكلمته، وكانت وجهة النظر السائدة فيه هي أن الاستسلام لمثل هذا النوع من أساليب الابتزاز لن يؤدي إلا إلى مطالب لا حدود لها في المستقبل. وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن بعض التنازلات ربما تكون ضرورية، غير أنه عقد العزم على خفضها إلى أدنى حد ممكن، وكانت الكويت ترغب في حالة الوصول إلى اتفاق مع العراق، أن يتخلى العراق، في المقابل، عن ادعائه بحقه في الكويت. غير أن القيادة الكويتية، التي ربما يكون الخطاب العراقي الجاف قد أصابها بالارتباك، ظلت على موقفها المهادن، وفسرت مطالب صدام حسين باعتبارها موقفاً تفويضياً لا إنذاراً.

كان الكويتيون يدركون أن التحرك العسكري أمر غير مستبعد، ولكنهم كانوا يعتقدون أن إمكانية حدوثه بعيدة إلى حد كبير، وأنه في أسوأ الأحوال، سيكون في حالة وقوعه محصوراً في منطقة صغيرة محل نزاع مثل حقل بترول الرميلة وجزيرتي وربة وبوبيان، وفي ١٩ يوليو، تم إلغاء حالة التأهب التي كانت القوات الكويتية قد وضعت فيها عندما وصلت إليها الأنباء الأولى حول حشود القوات العراقية.

وأرسلت الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية مذكرة شديدة اللهجة تفند الاتهامات العراقية، وتعرب عن امتيائها الشديد من التصرف العراقي، مؤكدة أن هذا الأسلوب ليس خليقاً بمعاملة

دولة شقيقة كانت دائماً في طليعة الدول التي دافعت عن القومية العربية. وجاءت التعبيرات الكويتية كالتالي:

«... رغم روح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، ورغم الأسس الجوهرية التي نأمل أن تحكم العلاقات العربية. فإن أبناء الكويت، في السراء والضراء، شعب له مبادئه وكرامته ولن يستسلموا للتهديد والابتزاز»^(٨).

ودعا الكويتيون إلى اجتماع طارئ لمجلس التعاون الخليجي لمناقشة دعوة الجامعة العربية للتدخل. وتم ترتيب لقاء بين أمير الكويت وأمين عام جامعة الدول العربية، حيث تم إطلاعه على المطالب العراقية المتشددة، وأن الكويت مستعدة، برغم ذلك، «للحوار». وإضافة إلى ذلك، أطلع الكويتيون رئيس مجلس الأمن وخافيير دى كويلار، أمين عام الأمم المتحدة على الأمر.

ووقع اختيار جامعة الدول العربية على الرئيس المصري حسني مبارك ليقوم بدور الوسيط. وفي ٢٤ يوليو، وصل مبارك إلى بغداد لحضور الاجتماع الذي أصبح فيما بعد ذا مغزى حاسم. ووفقاً للمصادر العراقية، فإن صدام حسين أعطى لمبارك انطباعاً واضحاً بأنه لا يعتزم الغزو، ولكنه صاغ ذلك بكلمات اتسمت بالحرص الشديد حيث قال:

«طالما أن المباحثات مستمرة بين العراق والكويت، لن استخدم القوة. ولن الجأ إلى التدخل بالقوة إلا إذا استفذت كل احتمالات التفاوض». وطبقاً لما ذكره مبارك فقد كان هناك اتفاق

(٨) صحيفة القبس الكويتية في ٢٠ يوليو ١٩٩٠ والرأي العام (الكويت) في

٢٦ يوليو ١٩٩٠

على المفاوضات في السعودية. وكانت القضية محل النقاش هي إلى أي مدى يدعم العراق موقفه بالقوة العسكرية. وفي هذا الصدد ذكر مبارك أن صدام نفى الشائعات المتواترة حول الوجود العسكري المكثف على امتداد الحدود. وذكر أن القوات الموجودة في جنوب العراق هي «وحدات من الحرس الجمهوري تقوم بتحريك روتيني عادي مع القوات المتمركزة هناك». ويبدو أن صدام كان يسعى من وراء ذلك إلى أن يضم الرئيس المصري إلى معسكره. وبينما كان مبارك في طريقه لزيارة الكويت، أخبره صدام بالآيبلغ الصباح بأن ما يحدث لا يخرج عن نطاق التخويف.

وهذا ما أكدته طارق عزيز فيما بعد لجيمس بيكر، حيث أخبره بأنه بعد خروج الرئيسين من اجتماع خاص، قال صدام لمبارك «أخي حسني، لا تدع الكويتيين يسترخون قبل الاجتماع». لم ينخدع مبارك بهذه اللعبة: حيث إنه انزعج لقيام العراق بإصدار بيان حول اجتماعه مع صدام، صدر عند وصوله إلى الكويت، يعلن أنه لم تتم مناقشة قضية الكويت. وبدلاً من أن يدعم مبارك ما تصوره من أن ما يحدث هو لعبة خداع من صدام، أخبر الكويتيين أنه لا يعتزم الغزو، غير أنه كان لا يزال عند نصيحته بالتفاوض في مرونة، وعندما سئل الرئيس المصري عما يريده صدام، أجاب «يبدو أنه في حاجة لبعض المال»^(٩).

تفاقم الأزمة

لم تكن التطورات الجارية على أرض الواقع تدعم التقديرات المتفائلة، فقد واصلت تقارير المخابرات الإفادة بأن هناك حشوداً

(٩) جاء النص العراقي في الملفات السرية لساينجر ولوران ص ٤٧

عسكرية تمتد على نحو حثيث. وفي ٢٧ يوليو، أي بعد أحد عشر يوماً من تحذير صدام المعلن للكويت، تمركزت ثمانين فرق تضم ما يقرب من مائة ألف جندي من أفضل الوحدات العراقية على الحدود المشتركة. وحتى ذلك الحين، كان كبار المسؤولين في واشنطن لا يزالون عند تصورهم بأن هذا الأمر يتوافق مع فكرة التخريف، ولا يرقى إلى الاستعداد للقيام بغزو حقيقي من شأنه أن يتطلب معدات اتصال أقوى، وقدرأ أكبر من مخزون المدفعية والذخيرة^(١٠)، ودعمت هذه الفكرة رسالة شخصية من مبارك لبوش يؤكد فيها للإدارة الأمريكية أنه ليست هناك ثمة مشكلة وتنصح الولايات المتحدة بعدم التدخل. وعلى ذلك بعث بوش برسالة إلى صدام يعده فيها بصداقة الولايات المتحدة، ويطلب من العراق أن يبادل بالمثل. وحملت الرسالة تحذيراً للرئيس العراقي من مواصلة «التهديدات التي تلوح بالقوة العسكرية أو بالصراع مع الكويت»، ولكنها تضمنت في الوقت نفسه التعبير عن الرغبة الواضحة في تحسين العلاقات مع بغداد^(١١).

وعلى الرغم من أن بغداد قد ذكرت أن ثمة فرصة لتحقيق تسوية من خلال التفاوض، فإنها لم تتنازل عن أي من مطالبها. وفي حوار مع أمين عام جامعة الدول العربية، أكد طارق عزيز أهمية القمة الوشيكة، وإصرار مصر والسعودية على ضمان نجاحها. وبعث الملك فهد برسالة إلى أمير الكويت يعرب فيها عن أمله في الوصول إلى حل وسط، معرباً عن ثقته بأن:

«حكمتمكم وبصيرتكم سوف تحقق أهدافنا نحن الأشقاء

(10) Woodward, The Commanders p. 212.

(١١) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٣ - ١٤ يوليو ١٩٩١

العرب إن شاء الله، في تضيق كل الخلافات وضمن نشر المودة والتفاهم بين الدولتين الشقيقتين»^(١٢).

قبل الأمير فكرة عقد اجتماع قمة بين الكويت والعراق في جدة، غير أنه لم يبد أي نية لتقديم تنازلات للعراق. كما أنه لم يكن سعيداً بأن يسلم بأن الخطوة التالية بعد جدة يجب أن تكون بغداد، حيث من المنتظر أن يكون الوفد الكويتي في وضع سياسي ونفسي غير موات. وكان الأمير يعتقد أن مخاطر إرضاء صدام تفوق مخاطر الفشل في إرضائه. وفي ٢٥ يوليو (تموز) وصل للكويتيين تحذير من الملحق العسكري الكويتي في البصرة بأن الحرس الجمهوري العراقي يعتزم غزو الكويت كلها^(١٣).

ولما تسربت الأخبار بأن العراق لم يخفف من مطالبه أو ضغوطه العسكرية، بدأ التوتر يتزايد مرة أخرى. وفي ٢٧ يوليو، نبه الأمريكيون الكويت ومصر والسعودية من أن هناك المزيد من عمليات تكثيف القوات والمعدات العراقية وفي ذلك اليوم، بدأ في جنيف اجتماع وزراء منظمة الأوبك، والذي طالب خلاله وزير البترول العراقي برفع سعر البرميل من ١٨ دولاراً إلى ٢٥ دولاراً، الأمر الذي يتعارض مع أوضاع السوق السائدة، التي كانت لا تزال تعاني من الإغراق، وأيضاً مع تصميم السعودية على الحفاظ على السعر عند مستوى «معقول»، من شأنه ألا يزيد التضخم في الدول الغربية. وفي المقابل، حقق المجتمعون ما تصوروا أنه اتفاق حاسم حول إجمالي حصص الإنتاج لمنظمة الأوبك، بحيث تبلغ ٢٢،٥

(١٢) الملفات السرية لسالينجر ولوران ص ٦٤

(١٣) أدلى العقيد سعيد مطر بهذا التصريح في مؤتمر صحفي في الثاني من

مارس ١٩٩٠

مليون برميل يومياً، ووعدوا بتحري الصرامة في تنفيذ ذلك. غير أن صدام لم يكن لديه من المبررات ما يحمله على أن يأخذ الوعود الكويتية الجديدة مأخذ الجد^(١٤). فقد ذكر أحد المصادر أن محادثة دارت بين وزير البترول الكويتي ونظيره العراقي في الاجتماع، قال خلالها وزير البترول العراقي «علانية وبأسلوب اتسم بالبعد عن اللياقة» إن الاتفاق الجديد لا يعني شيئاً^(١٥). وفي اليوم نفسه، أرسل صدام رسالة إلى الكويت حملها ياسر عرفات تفيد أن صدام يعتزم أن يطلب، خلال اجتماع جدة الذي كان قد تقرر انعقاده في ٣١ يوليو، عشرة ملايين دولار كتعويض عن استغلال آبار بترول الرميطة، ووعده في المقابل أن يقوم بتخفيض قواته. وفي ٣١ يوليو، كتب أحد المحللين في وكالة المخابرات العسكرية في واشنطن تقريراً قال فيه إن «القوة العراقية لا تتناسب مع المهمة المعلنة، إذا كان المقصود منها الخداع». ولو أن الأمر كذلك، فإن الإجابة الوحيدة هي «أنه يعتزم استخدامها»^(١٦).

وعندما تحدث بوش مع الملك حسين في ٢٨ يوليو، عبر بوش عن أمله في «ألا يتخطى الموقف حدود التعقل»، وهو ما أجاب عليه الملك بقوله «إنه ليس هناك إمكانية لحدوث ذلك، وأن الموقف لن يصل إلى هذه النقطة».

والحقيقة أن المشكلة الوحيدة في هذا التحليل هي أن هذا الهدف لم يبرز بوضوح على الإطلاق في أحاديث صدام حسين

(١٤) جاء وصف الاجتماع في كتاب حرب صدام من ص ١٠٢ إلى ص ١٠٤

تأليف Bulloch and Morris

(15) Ebinger and Banks, "OPEC in 1990" in Newsom (Ed), The Diplomatic Record, pp. 119/23.

(16) Woodward, The Commanders, pp. 216/17.

سواء الخاصة أو العامة، حيث كانت كل مطالب العراق المباشرة تتركز على المال. وربما لو كان الأمريكيون قد أدركوا أن السبب وراء الأعمال العسكرية العراقية هو التخطيط للاستيلاء على الكويت، لكان هناك موقف حاسم. فقد كان الفكر السائد يتمثل في أن هذه القوة يتم حشدتها لمجرد المناوشة، مما أسفر عن التعامل مع الموقف بقدر أكبر من التحفظ. وقد جاء فيما اعترف به مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية لاحقاً ما يلي:

«لم نكن نرغب في رسم خط أحمر للعراق على رمال تلك الصحراء. فالرأي العام الأمريكي لم يكن ليدعم قيامنا بنشر قوات في نزاع على أرض صحراوية تبلغ مساحتها عشرين ميلاً مربعاً. كما أنه لم يكن منوقعاً أن الدول العربية يمكن أن تدعم مثل ذلك الالتزام، والقاعدة هنا تقضي بالألا تطلق التهديدات ما لم تكن قادراً على تنفيذها»^(١٧).

كان المصريون والسعوديون يعلقون آمالهم على اجتماع جدة الوشيك ولم يكونوا يريدون من الولايات المتحدة أن تقدم على فعل أي شيء من شأنه أن يؤثر على نجاح الاجتماع. فقد كانت هناك حدود للمدى الذي تستطيع أن تصل إليه واشنطن مع حلفائها العرب الرئيسيين. كما أن خياراتها باستخدام القوة كانت أيضاً مقيدة. فبدون دعم من دول المنطقة، لن يمكنها إرسال قوات برية إلى المنطقة، كان وصولها سيستغرق أسابيع على أية حال، وإضافة إلى ذلك، فإن تجربة الإمارات العربية المتحدة كانت قد كشفت عن المشكلات التي يمكن أن تنتج عند محاولة إعطاء الدول دعماً

(١٧) نيويورك تايمز في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

عسكرياً يفوق في حجمه ما تستطيع أن تعترف به علانية. وهنا ظهرت على السطح كل أوجه الغموض والالتباس في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه العراق ذاته. فلم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية تجاهل الضغوط العراقية على الكويت، ولكنها لم ترغب في الوقت ذاته في التخلي عن سياستها السابقة، حيث كانت لا تزال حريصة على الحصول على دعم صدام في مواجهة الإرهاب، وفي الترويج لرؤية معتدلة فيما يتعلق بالتزاع العربي الإسرائيلي. صحيح أن الإدارة الأمريكية كانت تدرك قوة صدام وقدرته على القيام بأعمال غير متوقعة، ولكنها كانت تأمل أن يكون متعلقاً في حساباته الإستراتيجية.

وهنا حتمت إدارة الأزمة التماشي مع الرؤية العربية السائدة، التي كانت لا تزال حريصة على تهيئة أفضل الظروف لإنجاح النهج التفاوضي. ونتيجة لذلك وجد مسؤولو الإدارة الأمريكية أنفسهم واقعين بين نارين. فهم من ناحية يريدون استمرار سياسة التصالح تجاه العراق، ومن ناحية أخرى، يتعين ردعه عن شن هجوم كان من الواضح عندئذ أنه استعد له. وفي ٢٧ يوليو، عندما صوت مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٨٠ صوتاً في مقابل ١٦ صوتاً لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، بما في ذلك وقف تمتع العراق بضمان طول المدى لتغطية واردات قيمتها ١،٢ مليار دولار، عارضت الإدارة الأمريكية ذلك. وفي ٣١ يوليو، عندما ظل عضو الكونجرس لي هاميلتون يحاصر جون كيلي بأسئلته، أجاب قائلاً «ليس لدينا أي اتفاقية دفاع مع دول الخليج. وهذا أمر واضح. ونحن ندعم استقلال وأمن كل الدول الصديقة في المنطقة. وقد حافظنا، منذ إدارة الرئيس ترومان، على وجود قوات

بحرية في المنطقة لأن استقرارها أمر يهمنا. ونحن ندعو إلى إيجاد حل سلمي لكل النزاعات، كما أننا نعتقد أنه يتحتم احترام استقلال كل دولة من دول الخليج».

وعندما سئل عما يمكن أن يحدث لو اخترق العراق الحدود الكويتية، أجاب بأنه لا يستطيع أن يخوض في مثل هذا السؤال الافتراضي، وأضاف قائلاً «يكفي القول بأن ذلك من شأنه أن يثير بالغ قلقنا. ولكنني لا أستطيع أن اضرب بالغيب» ثم راح يؤكد أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بمقتضى أية اتفاقية لاستخدام القوات الأمريكية. وكانت الرؤية السائدة عندئذ أن العقوبات الاقتصادية هي الأجدى وليس العمل العسكري.

وكان كل ذلك كفيلاً بأن يدعم قناعة صدام بأن الولايات المتحدة سوف تظل على موقفها غير العدائي في حالة هجوم العراق على الكويت. ونقل عن السفير العراقي لدى واشنطن قوله «إن مخاطر ردود الفعل الأمريكي محدودة في حالة التدخل في الكويت». وعلى ذلك، واصل صدام المفاوضات المتفق عليها مع الكويت وهو على ثقة من حياد الولايات المتحدة. ووصل أعضاء الوفد الكويتي إلى جدة، وهم يأخذون موقفاً يتسم بالتحدي، كما لم يكن من قبل، من مطالب العراق المالية، برغم توقع تشدد الموقف العراقي في بداية المحادثات، وهو ما صورته الصحافة العراقية على النحو التالي:

«العراق يحضر اجتماع جدة لاستعادة حقوقه، وليس لسماع أحاديث جديدة حول «الأخوة والتضامن» لا طائل منها».

وفي البداية، رحب ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بالحاضرين، ولكنه انسحب عندما بدأت المفاوضات

العجاجة وقام عزة إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي بقراءة بيان معد سلفاً، يعدد كل الاتهامات الموجهة للكويت. ثم رد عليه الأمير سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي ورئيس الوفد، مفتنداً مزاعم العراق. وفي نهاية الأمر، وصل النقاش إلى مسائل المال. وهنا بدأت المساومة. ويدعي العراق أن عزة إبراهيم طلب مبلغ عشرة مليارات دولار كتعويض عن استغلال حقل الرميطة، ولكنه كان على استعداد للوصول إلى تسوية تقضي بالحصول على هذا المبلغ في صورة قرض، إذا ما كانت الكويت غير قادرة على توفيره في صورة منحة. غير أن الكويتيين، وفقاً للمصادر العراقية، كانوا مصرين على إهانة العراق بعرض تسعة مليارات دولار «فقط». وكان من الطبيعي ألا يدعن عزة إبراهيم لمثل هذه الإهانة لاسيما وأنها تأتي من طرف أقل قوة، حتى عندما عرض السعوديون دفع الفرق.

أما الرواية الكويتية، فتقول إن عزة إبراهيم لم يقنع بمبلغ العشرة مليارات دولار، وإنما طالب أيضاً بتسليم بعض الأراضي المتنازع عليها للعراق، إلى جانب ضخ البترول من داخل الكويت مباشرة^(١٨). ورفض الكويتيون هذه المطالب، باعتبار أنه لا يتوافر لديهم مثل هذه المبالغ الضخمة، بل إن الجانب الكويتي اقترح، كبادرة لحسن النوايا، أن يبقى العراق في سجلاته على القروض التي تنازلت عنها الكويت، بهدف التعظيم من حجم أزمته الاقتصادية للحصول على شروط سداد أفضل من الجهات الدائنة الدولية. وأثار ذلك عزة إبراهيم، فغادر اجتماع القمة، متجاهلاً

(١٨) كتاب صدام حسين وأزمة الخليج ص ٢٠ تأليف Miller and Mylroie

مناشدة الكويت بألا يفعل ذلك، وترك جدة على الفور. لم يتوقع الكويتيون أن يتوقف الاجتماع عند هذا الحد. فوافقوا (على مضمض) على الذهاب إلى بغداد في الرابع من أغسطس، وهم لا يزالون على اعتقادهم بأن هذه القضايا يمكن تناولها مرة أخرى هناك. وفي ٣١ يوليو، نبه الملك حسين الأمريكيين إلى خطورة الموقف. فأخبر جورج بوش «بأن العراقيين غاضبون، ولكنني آمل أن يحدث شيئاً في سبيل تحقيق قدر أكبر من التعاون في المنطقة». وسأله الرئيس الأمريكي قائلاً «بدون حرب؟» وأجاب الملك حسين، «نعم»، وأنه يأمل في ذلك، وبعد التحدث مع الملك فهد في أول أغسطس، أصدرت الولايات المتحدة بياناً أعربت فيه عن أملها في أن يكون الاجتماع التالي أكثر نجاحاً عن سابقه، وألا تشهد الفترة القادمة أعمال قسر وترويع. فلم تكن واشنطن تريد أن يلقي اللوم عليها في إثارة أي أزمة. وكان الحزبان في الولايات المتحدة يريان أنه لا يزال هناك فرصة لإنقاذ الموقف. وقد أبلغ السفير العراقي جون كيللي أنه «ليس هناك ما يدعو إلى القلق. فنحن لن نتحرك ضد أي أحد»^(١٩).

غير أنه، حتى قبل انهيار محادثات جدة، كانت الفرق العراقية الثلاث المدرعة المرابطة قبالة الكويت قد تفرقت، وتحركت حتى ثلاثة أميال من الحدود العراقية الكويتية، التي تم إغلاقها عندئذ. وبعد أن عاد عزة إبراهيم إلى العراق لإطلاع صدام على ما حدث، دعا الرئيس العراقي إلى عقد اجتماع فوري لمجلس قيادة الثورة وشن هجومه على الكويت.

(19) The Editors of the Time Magazine, Desert Storm: The War in the Persian Gulf, Boston, Little Brown & Co., 1991, p. 9

لماذا الغزو؟

ظل احتمال استيلاء العراق على الكويت قائماً منذ استقلال الإمارة. وعلى الرغم من عدم توافر أدلة تفيد بأنه صدام قد فكر بجدية في هذا الاتجاه قبل صيف ١٩٩٠، فإن هناك اعتقاداً بأن التخطيط لاحتلال الكويت بدأ قبل أغسطس (آب) ١٩٩٠ بخمسة أعوام بينما جرت تدريبات لهذا الغرض قبل عامين من الغزو^(٢٠)، وقد يكون ذلك صحيحاً إذ أن المؤسسات العسكرية عادة ما تخطط لجميع الطوارئ حتى ولو كان بعضها من وحي الخيال تماماً، كما أن التخطيط الجدي لا يزيد عن كونه يتيح البدائل أمام القيادة السياسية، غير أنه في حالة ظهور مثل هذا البديل فإنه يداعب خيال رجال السياسة، ويبدأون في التفكير في الظروف التي تفرض اللجوء إلى ذلك البديل، وبالمثل فإنه في حالة العلم بوجود هذا البديل وبصفة خاصة من جانب الضحية المستهدفة فإن التخلي عنه يجعل من الصعب إحياءه في المستقبل.

عندما بدأ صدام الحشد العسكري في منتصف يوليو (تموز) عام ١٩٩٠، كان يعلم علم اليقين أنه يبدأ عملاً من المرجح جداً أن ينتهي باحتلال الكويت، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحشود العسكرية على حدود الكويت، أجريت تدريبات في وسط العراق على هجوم بالطائرات العامودية على مدينة الكويت بواسطة قوات خاصة، وهى العملية التي بدأ بها الغزو في الثاني من أغسطس، ويتردد أن مجموعة متقدمة من القوات الخاصة كانت ضمن وفد رياضي في زيارة تمت من قبل للكويت، وقد ساعدت في توجيه

(٢٠) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

الطائرات العامودية إلى أهدافها.

ومن المؤكد أن صدام توقع أن يكون الغزو شاملاً، إذ أن المطالب التي تقدم بها للكويتيين مراراً وتكراراً لم تكن لتقتصر على جزيرتي وره وبويان، وليس هناك من دليل يشير إلى سعيه للاستيلاء على مساحة محدودة من الأرض، إذ من شأن ذلك أن يسمح لما تبقى من دولة الكويت بمواصلة حشد الرأي العالمي ضد العراق.

ويقول هيكل إن صدام قدم الموعد المحدد للغزو يومين، وإن منع الغزو كان يتطلب تنازلات غير عادية من الكويت، كما ذكر أن صدام كان مقتنعاً في ذلك الوقت بعدم جدوى الاستيلاء على الجزيرتين وحقل البترول فقط، وأن استمرار عائلة الصباح في الحكم سيحول الكويت إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وعلى العكس كان يرى أن أياً من الدول العربية لن تجرؤ على طلب الدعم الأمريكي إذا ما ابتلع الكويت بالكامل^(٢١).

وفيما أصبح السلوك الكويتي استفزازياً لصدام بشكل متزايد كان الأمر يتطلب تغييراً كاملاً ومفاجئاً في مواقف أمير الكويت حتى يتخلى صدام عن حملته. وانتابت الكويتيون خشية أن يؤدي الإذعان لابتزاز العراق في هذه المرحلة إلى تكراره.

غير أن فشل الكويت في استرضاء صدام أكد مصيرها المحتوم، إذ رأى صدام أن ذلك يؤكد اعتقاده الراسخ بأن الكويت دولة طفيلية تعيش على تضحيات العراق الهائلة بل اعتبر الموقف أيضاً تحدياً شخصياً من دويلة مجاورة، وكان رأي صدام أن الكويتيين لا يعاملونه بالاحترام الواجب، ولا يأخذون كلامه مأخذ

(٢١) محمد حسنين هيكل - أوهام النصر ص ١٩٢

الجد، وأنهم يمارسون لعبة التسويف والمماطلة معتقدين أن بإمكانهم التخلي عن مسؤولياتهم تجاه العراق.

ولعلنا ننظر لاستعداد صدام العلني لمواصلة الحوار على أنه مجرد تمويه بهلف اكتساب شرعية دولية للعمل العسكري المنتظر. ففي حالة إذعان الكويت كلياً لمطالب العراق في الحادي والثلاثين من يوليو، كان صدام سيجد صعوبة في غزو الكويت في اليوم التالي، ومن هذا المنطلق فإن التأكيدات التي صدرت ابتداء من الرابع والعشرين من شهر يوليو (تموز) فصاعداً، والتصعيد الإعلامي، والاتفاق على عملية التفاوض التي كان يفترض أن يكون اجتماع جدة بداية لها، كان ضماناً لعدم التوصل لحل وسط حيث أحس الكويتيون بالأمان وواصلوا عنادهم، وفي هذه المرحلة لم يكن صدام يسعى لحل وسط أو إنهاء الأزمة.

وهنا يثار تساؤل عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أو الغرب بصفة عامة القيام بمزيد من الإجراءات لمنع الغزو، ومن المهم في هذا الصدد ألا نؤكد على دور الغرب وننسى في غمار ذلك الدور الذي لعبته دول عربية مثل السعودية ومصر.

فمن المؤكد أن صدام كان مدركاً لاحتمال تدخل الولايات المتحدة، وقد سعى في رده على ما أبدته الولايات المتحدة من قلق إلى تهدة مخاوفها، في نفس الوقت الذي حذر فيه من التدخل الأمريكي. ومع ذلك لم يغير موقفه تجاه أي قضية جوهرية، كما لم يتراجع عن حشد القوات العسكرية، فإن كان هدفه تهدة الأمريكيين فقد نجح في ذلك، بل وتلقى دلائل نتيجة لذلك تشير إلى عزم الولايات المتحدة على مواصلة العلاقات الطيبة، وسائر صدام الولايات المتحدة حتى تقع ضحية لوهم الاعتقاد بعدم وجود

احتمالات لانفجار الأزمة، وبالتالي لم تبذل أية محاولة من جانب واشنطن لتوجيه تحذير محدد بشأن رد الفعل المحتمل على أي عدوان. لكن صدام خدع نفسه كذلك في نهاية الأمر وهو يخوض أول مواجهة مع «النظام العالمي الجديد».

الحرب بموعد سابق:

بدأت الحرب في اليوم التالي لانتهاؤ المهلة المحددة في الساعة السابعة مساء يوم ١٦ يناير (كانون الثاني) بتوقيت واشنطن، وفي منتصف ليل نفس اليوم بتوقيت لندن، وفي الثالثة من صباح اليوم التالي بتوقيت الكويت والعراق، ولم تأت الحرب كمفاجأة أو أزمة اندلعت على حين غرة، أو نزاع قديم انفجر خلال خمسة وأربعين يوماً، بل كانت حرباً على موعد مسبق.

ففي الخامس عشر من يناير (كانون الثاني) وقع الرئيس بوش أمراً في نطاق اختصاصاته في مجال الأمن القومي يمنح وزير الدفاع ديك تشيني حرية التصرف، وأمرأ تنفيذياً لبدء المعارك، إلا أنه لم يحدد موعداً، وفي اليوم التالي أكد الجيش أنه على استعداد لبدء الحرب في المساء. وقد جرت مشاورات في اللحظة الأخيرة بين الشركاء في التحالف لتأكيد الموعد، وتسلم السفراء خطابات رسمية لشرح الموقف من الدولة المضيفة، وفي واشنطن دعي السفير الكويتي إلى مبنى وزارة الخارجية بعد ساعات العمل الرسمية، وأبلغ أن تحرير بلاده سيبدأ خلال ساعتين، واتصل السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بالملك فهد، ونقل إليه رسالة رمزية متفقاً عليها تقول: «سيأتي صديقنا القديم سليمان في الساعة الثالثة صباحاً». وفي نفس الوقت سلمت بلاغات رسمية

ببدء الحرب إلى قيادات الكونجرس، واجتمع كبار أعضاء مجله الشيوخ في مكتب روبرت دول، في محاولة لإخفاء أي مظاهر لاقتراب العمل العسكري. غير أن الأمر كان أكثر صعوبة بالنسبة لقيادات مجلس النواب، وتحديث رئيس الوزراء البريطاني جو ميجور مع الرئيس بوش في الخامس عشر من يناير، بعد أن صود البرلمان البريطاني على قرار يؤيد قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ ولم يعلم بتوقيت الحرب سوى جون ميجور ودوغلاس هيرد وكنينغ وملكة اليزابيث، وكان ميجور قد اتفق مع بوش على الموعد خلال توجههما بالسيارة إلى كامب ديفيد في العشرين من ديسمبر ونفذت الضربة الجوية الأولى وفق جدول زمني محدد بمشاركة أكثر من أربعمائة طائرة، ومائة وستين طائرة تموين وطائر قيادة، في عملية منظمة بعناية فائقة، وكانت أول مجموعة من طائرات بي-٥٢ قد أقلعت قبل ١٢ ساعة من قاعدتها في لويزيانا وبدأت رحلتها عبر الأطلنطي والبحر المتوسط إلى شمال أفريقيا والبحر الأحمر، غير أن أول هجمات فعلية شنتها قوات خاصة بطائرات عامودية من طراز أباتشي، وقد دمرت ثمانية رادارات على الحدود العراقية مخصصة لحماية اثنين من رادارات الدفاع الجوي الرئيسية من الهجمات على ارتفاع منخفض، وقد زادت عمليات الحرب الإلكترونية من الارتباك الذي ساد العراق.

وأثناء مشاهدة قادة القوات الجوية محطة سي. ان. ان نظروا إلى ساعاتهم بعد تسع دقائق تماماً من بدء الغارة الجوية إذ أنه كاد من المقرر في هذه اللحظة ضرب محطات الهاتف، وقد قطعت محطة سي. ان. ان بالفعل إرسالها لتعلن بدء الهجوم الرئيسي. وضربت الطائرات الشبح من طراز اف - ١١ - ٧ تدعمها صواريخ

كروز ثلاثة مراكز رئيسية للدفاع الجوي وبغداد، وشملت الأهداف في بغداد التي تغطي مساحة ٢٥٤ ميلاً مربعاً قصر الرئاسة، ومكاتب حكومية في وسط المدينة، ومطار صدام الدولي في الجنوب الغربي، وخلال ساعة واحدة ضربت الأهداف الرئيسية في بغداد، وقد شاركت ست وخمسون طائرة في الطلعة الأولى، وعادت جميعها سالمة وتنفس الصعداء جميع من كانوا ينتظرون الأنباء في واشنطن، وبعد قليل توجهت الطائرات من طراز أف - ١٥ إلى مواقع صواريخ سكود في غرب العراق، ولم تصب سوى واحدة من طائرات التحالف في الليلة الأولى للحرب، ورغم التوقعات الكثيرة التي صاحبت انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة فإن عنصر المفاجأة التكتيكية قد تحقق.

وفي الساعات الأربع والعشرين الأولى نفذت أكثر من ١٣٠٠ طلعة كان نصيب القوات الجوية الأمريكية منها ثمانين في المائة، والبحرية ومشاة البحرية ثلاثة عشر في المائة، والقوات الجوية الملكية البريطانية أربعة في المائة وفرنسا والسعودية اثنين في المائة لكل منهما، وارتفع معدل الطلعات فيما بعد ليتراوح ما بين ألفين وثلاثة آلاف طلعة يومياً.

الفصل الثاني العد التنازلي للأزمة

العد التنازلي للأزمة

شائعات الحرب:

استعد صدام حسين طويلاً للقيام ببعض العمليات ضد الكويت، وبحلول مايو (أيار) ١٩٩٠ صدرت أوامره السرية بالاستعداد لغزو الكويت إلى فرق عسكرية أساسية من القوات التي أكسبتها الحرب صلابة (بل وربما أنهكت قواها)، وبدأ يهدد الأسرة الحاكمة في الكويت بمزيد من العلانية. وفي مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بغداد اتهم صدام حسين الدول التي تجاوزت حصص إنتاجها من البترول بأنها تشن «حرباً اقتصادية» على العراق، وكان ذلك الاتهام هجوماً - مغلفاً بغلالة رقيقة - على كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة لكونهما الدولتين المعروفتين آنذاك في منظمة الدول العربية المنتجة للبترول (أوابيك) بتجاوز حصة الانتاج. وبعد ذلك بأسبوع واحد، وعلى وجه التحديد في ٢٦ يوليو، اتهم طارق عزيز وزير خارجية العراق كلا من الكويت والإمارات العربية المتحدة صراحة بشن «هجوم مباشر» على العراق، ووجه إليهما عدة اتهامات أخرى منها انتهاك

الأراضي العراقية وتجاوز الحصص المقررة لإنتاج البترول . وكانت الكويت متهمة بسرقة البترول من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت وبالإصرار على انضمام الإمارات إليها في محاولة رفع أسعار البترول . «لقد كانت الحرب الاقتصادية المخيفة على أشده»^(٢٢) .

وفي ١٨ يوليو (تموز) زاد صدام من تصعيده للخلاف، فاتهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بطعن العراق «بخنجر مسموم» وقال إنهما تسببتا في هبوط أسعار البترول، ولم تلتزما بحصص الانتاج التي قررتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وأغرقتا السوق بالبترول الرخيص، وإن الخسارة التي لحقت بالعراق من جراء ذلك بلغت ٤، ٢ بليون دولار، وهدد باتخاذ «اجراء فعال» إذا استمر الحال على ما هو عليه . وفي البداية، اتبع صدام هذا البيان بتقديم شكوى كتابية إلى جامعة الدول العربية، وتلى ذلك حشد القوات على طول الحدود مع الكويت . ورغم طلب وزير خارجية الكويت في ١٩ يوليو (تموز) تحكيم جامعة الدول العربية في النزاع الحدودي، اتضح أن الصراع يتصاعد بطريقة رهيبة عندما اتهم صدام دول الخليج بالتآمر مع أمريكا واسرائيل لضرب اقتصاد العراق والحد من قدرته العسكرية . وبدأ صدام في حالة مزاجية لا تقبل حلاً وسطاً .

بينما أخذ صدام يصعد حربه النفسية، ظهرت بوادر الاستعداد في صفوف دول مجلس التعاون الخليجي، ورغم قيام المملكة العربية السعودية - أقوى دول المجلس عسكرياً - بإعلان التعبئة

(22) "Desert Despot Against the World", Insight, The Sunday Times", 5 August 1990, pp. 9-10.

العامة منذ ٢٣ يوليو، وأعلن مسؤولون كويتيون أن العراق إنما يسعى إلى إجبار دول مجلس التعاون الخليجي على الدخول في ديبلوماسية «دفتر الشيكات» وإرغام الدائنين على التنازل عن ديون العراق التي بلغت بلايين الدولارات بسبب الحرب مع إيران. وبينما بدأت القوات الكويتية تتأهب، كانت القوات العراقية تحشد على الحدود. وفي ذلك الوقت بالذات، طالب وزراء منظمة الأوبك بعقد اجتماع طارئ في جنيف، وتقدمت مفاوضاتهم بسرعة، تحت ظل تحركات صدام، للاتفاق على مستويات إنتاج مقبولة لجميع الدول الأعضاء الثلاثة عشر. وفي ٢٦ يوليو (تموز) أخذت حدود الانتاج والتصدير الصارمة الطابع الرسمي الموجه لخفض الانتاج ورفع أسعار النفط الخام، ووافقت كل من الكويت ودولة الإمارات على الالتزام بذلك القرار الذي أحدث زيادة حوالي خمسة دولارات في البرميل الواحد، ومع ذلك لم يقتنع صدام وقال محذرا إنه يجب على الكويت تلبية «حقوقه المشروعة»، وتتضمن هذه الحقوق شطب ديون حرب العراق، وتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرتي وره وبويان (لتوفر للعراق موانئ أفضل تمكنها من تطوير أسطولها التجاري والعسكري، ولتخلص الدولة من الاعتماد على النقل البري عن طريق المملكة العربية السعودية والأردن وتركيا) وتنازل الكويت عن جميع حقوقها في حقول آبار الرميلة.

مؤتمر جدة:

إزاء القلق المتزايد من احتمالات انهيار الموقف في الشرق الأوسط تماماً، أمضى الرئيس مبارك والملك حسين الأسبوع

الأخير من يوليو (تموز) في محاولة للتوسط بين طرفي الصراع، وعندما ازداد الموقف تدهوراً قام الملك حسين بزيارة سرية إلى بغداد في محاولة لإقناع صدام بالكف عن الحرب. وربما كان الملك يشعر أن الرئيس العراقي إنما يستعرض عضلاته شأنه في ذلك شأن الأنظمة العربية الراديكالية عند حسم خلافاتها مع دول عربية أخرى، إلا أن صدام ذهب هذه المرة إلى حد بعيد ربما يجر المنطقة كلها إلى حرب شاملة.

صدم الملك بما اكتشفه في بغداد ولقد كان صدام يعد لعمل عسكري شامل، ووقعت نداءات الملك على أذن صماء فعاد أدراجه وهو على يقين أن الغزو واقع لا محالة، واتصل بمبارك في القاهرة ليثبه مخاوفه، «ومن الغريب أنهما قررا الاحتفاظ بما اكتشفه حسين سراً بينهما»^(٢٣). وطبقاً لمصادر عليا، فإن مبارك حذر حسين من احتمال قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد العراق ودخول منطقة الخليج في صراع إذا عرف الغرب بالحقيقة^(٢٤). واستنتجا (خطأ كما تبين بعد ذلك) أن الأمل في تجنب الكارثة يتمثل في شن هجوم دبلوماسي سري ضد صدام. وفي هذا الإطار اجتمع وفد كويتي مع وفد عراقي في جدة بالمملكة العربية السعودية، في الوقت الذي أشارت فيه مصادر الاستخبارات إلى حشد قوات عراقية قوامها مائة ألف رجل على طول الحدود الكويتية. ومن العجيب أن الحكومة الكويتية أصدرت في ذلك الوقت أوامر بإنهاء حالة التعبئة العامة رغم تحذيرات متكررة من ضباط كويتيين موثوق بهم في البصرة مفادها أن العراقيين يخططون

(23) The Sunday Times, Insight, p 9

(24) The Sunday Times, Insight, p 9

للهجوم، حتى إنهم توقعوا أن يتم الهجوم في الساعات الأولى من ٢ أغسطس. «وبذلك تعقدت العلاقات الإقليمية الراسخة وخاصة مع دول وكيانات عربية أخرى»^(٢٥). وقد لا يتسنى استجلاء جميع الأسباب التي دعت الكويت إلى التشدد، ويمكن إرجاع ذلك الموقف إلى جملة الأسباب التي سبق ذكرها، وكذلك إلى اتخاذ قرار بتحديد الموقف النهائي حيال ابتزاز عسكري تمارسه الدول الكبرى. وعلى الجانب الآخر، كان من الواضح أن العراق لم تتوقع أبداً أن تحصل على تنازلات من الكويت، لأن المفاوضات لم تزد عن كونها وسيلة لإضفاء شرعية زائفة على الغزو المتعمد منذ مدة طويلة. وانهارت محادثات جدة، كما كان صدام يتوقع.

الغزو: ردود الفعل العربية:

في الساعات الأولى من الثاني من أغسطس (آب ١٩٩٠)، وكما توقع الضابط الكويتي في البصرة، بدأ صدام حسين تنفيذ استراتيجيته التي خطط لها بأساليب هتلرية لضم جارته الضعيفة بالقوة. ولم يكن بوسع الحرس الوطني الكويتي التصدي لمائة ألف من المحاربين الأقوياء - المعروفين بين دول المنطقة بأنهم «المستبدون في الشرق الأوسط» - وهم يتدفقون على الإمارة الصغيرة. وكانت المقاومة أقل تأثيراً لأن الجيش الكويتي وقت الغزو كان قد أنهى حالة التعبئة العامة. ورغم ذلك قاتل الجيش الكويتي الضعيف بكل شرف ضد هجوم على مستوى عال من التنسيق (فقد وصف المحللون العسكريون خطة الهجوم بأنها كانت

(25) Peterson, E.R., The Gulf Co-operation Council: Search for Unity in a Dynamic Region, Westview Press, Boulders London, 1988, pg.180.

وفق المفاهيم العسكرية الحديثة، وأن توقعات الاستخبارات كانت صحيحة عندما استبعدت احتمالات حدوث عمليات انتقامية أمريكية فورية). وجهت قوات الحرس الأميري المدربة نيران أسلحتها الخفيفة ضد الدبابات العراقية المتقدمة نحو قصر دسمان، حيث سقط معظم القتلى الكويتيين في تلك الليلة البالغ عددهم حوالي مائتي شخص وكان من بينهم أحد أخوة أمير الكويت وهو الشيخ فهد الأحمد الصباح الذي لقي حتفه ممسكاً بمسدسه على درج القصر، بينما تمكن أفراد أسرته من الفرار إلى المنفى. وعندما أدرك اليأس القوات الكويتية الأخرى سحبت أدراجها إلى المملكة العربية السعودية حاملة أسلحتها المتطورة حتى لا تقع في أيدي العراقيين، ولعلها تتمكن من القتال من أجل البقاء على قيد الحياة ولو ليوم آخر. وسيطرت القوات العراقية على الكويت في وقت قصير (انظر الملحق رقم ١)، دون أن تحرك شريكات الكويت في دول مجلس التعاون ساكناً، ولم يكن هنالك رد فعل مشترك، أو خطة مسبقة للتعامل مع هذا الحدث، أو مبادرات مشتركة، أو سياسة عسكرية منسقة. وباختصار شديد، مني مجلس التعاون الخليجي بالفشل الذريع كضامن للأمن الجماعي.

هذه الأحداث المريعة جعلت القادة العرب الآخرين يضاعفون جهودهم التفاوضية، وانضم ياسر عرفات إلى الرحلات المكوكية الدبلوماسية بعد تحذير أصدره الرئيس مبارك من العار الذي سيلحق بالعرب إذا فشلوا في إنهاء هذه الأزمة وسمحوا بالتدخل الأجنبي. أما الملك حسين فقد استمر في ممارسة سياسة التوازن الحذر بين صداقته الحميمة لصدام واستنكاره لغزو الكويت.

بدأ الزعماء العرب محاولتهم الأخيرة للتوصل إلى سلام عربي

قبل أن تأخذ الأزمة أبعاداً دولية فعلية. وكانت هناك محاولة لعقد مؤتمر قمة شرق أوسطية في جلة في الخامس من أغسطس (آب) لاستكمال عملية الوساطة التي بدأها حسني مبارك قبل الغزو العراقي. ولكن أمير الكويت رفض المشاركة في المحادثات قبل أن تنسحب القوات العراقية من بلاده، بينما أصر صدام على أن أسرة الصباح طردها من الكويت انقلاب داخلي. ورغم تأييد أربعة عشر دولة عربية من بينها المملكة العربية السعودية (دون الأردن) لقرار جامعة الدول العربية بإدانة الغزو، بدت وحدة الصف التي يحاول الزعماء العرب إقامتها بعيدة المنال، ومع توجه القوات العراقية نحو الحدود السعودية، بدأ القلق الشديد ينتاب المملكة العربية السعودية.

أصبح من المحتمل أن تكون المملكة العربية السعودية، العمود الفقري لمجلس التعاون الخليجي، هي البند التالي على قائمة وجبة الطعام العراقية، وكان الأمل الوحيد يكمن نظرياً في قدرة القوات المسلحة السعودية، المعروفة بولائها وتسليحها الجيد، على التصدي والمقاومة. لكن العراقيين كانوا أكثر عدداً ويتمتعون بقدرة قتالية عالية، بينما لم تخضع القوات السعودية وغيرها من قوات دول الخليج، رغم ما تمتلكه من الأسلحة والعتاد، لأي اختبار حقيقي في الحرب. وهكذا بدت دول مجلس التعاون مشلولة أمام المبادئ التي تدعو إلى «الرفض التام لأي تدخل أجنبي في المنطقة أياً كان مصدره» والإصرار على وجه الخصوص «على إبعاد الأساطيل الحربية والقواعد العسكرية عن منطقة الخليج»^(٢٦)، وسارعت السعودية إلى تدويل الأزمة. وفي

(٢٦) البيان الختامي للجلسة العادية الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٦ مايو ١٩٨١

السادس من أغسطس، عندما بدأت القوات العراقية تحيط بالمواطنين البريطانيين والأمريكيين في الكويت، دعا العاهل السعودي الملك فهد «القوات الصديقة» إلى المملكة العربية السعودية لتعزيز قواتها الدفاعية.

المساعي العربية من أجل التسوية السلمية للأزمة

بمجرد أن اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في الساعات الأولى من فجر الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ اتصل الملك فهد، الذي هزته الصدمة، بالملك حسين وأخبره بضرورة «حث الرئيس صدام على قصر الغزو على الحدود المتنازع عليها بين الكويت والعراق إلى أن تتم تسوية النزاع كله بطريقة سلمية»^(٢٧). واستاء مبارك من لجوء العراق إلى القوة، حيث كان صدام قد وعده بعدم استخدام القوة (وقال صدام بعد ذلك أنه أخبر مبارك أنه لن يستخدم القوة قبل الاجتماع العراقي الكويتي في قمة جدة)^(٢٨) وفي الطريق إلى الاسكندرية، اتصل الملك حسين بالرئيس بوش (وعلم أن بوش طلب التحدث إليه وإلى الرئيس مبارك). في ذلك الوقت، كان الرئيس بوش متزعجاً جداً من لجوء صدام إلى القوة، ورأى الرئيس الأمريكي أن غزو الكويت «عدوان» وأصدر بياناً عاماً أعلن فيه ذلك. لقد تحدى صدام الولايات المتحدة، «وقال بوش للملك حسين إنه مستعد لقبول التحدي»^(٢٩). وأضاف بوش قوله إن الملك

(27) The Government of the Hashimite Kingdom of Jordan, White Paper, (Amman, 1991) pg.

(٢٨) راجع موسوعة حرب الخليج، لندن، ١٩٩٤، المجلد الثاني، ٥٩٧

(٢٩) مقابلة هيكل مع الملك حسين، (٢٨ ابريل ١٩٩١)، هيكل، حرب

الخليج، ٣٨١

فهد لم يطلب المساعدة الأمريكية، وأن الكويت فقط هي التي طلبت المساعدة الفورية بعد بداية الغزو. ورد الملك حسين بأنه يريد إعطاء القادة العرب فرصة للتعامل مع الموقف، وطلب من الرئيس بوش مهلة لمدة «ثمان وأربعين ساعة فقط»^(٣٠).

سعى القادة العرب الثلاثة الملك حسين والملك فهد والرئيس مبارك إلى إيجاد طريقة لإقناع صدام بأن الانسحاب من الكويت ضرورة مطلقة قبل أن تتدخل القوات الغربية وتقرر بنفسها كيف تحسم الأزمة. ورغم استياء مبارك من لجوء صدام إلى القوة (واعتقاده أن صدام قد أخل بوعده بعدم استخدام القوة)، اقترح الدعوة إلى قمة عربية مصغرة في جدة لمعالجة الموقف.

وشهدت الفترة من الثالث حتى العاشر من أغسطس (آب) عدة محاولات لحل القضية قام بها عدد من القادة العرب، تضمنت زيارات إلى بغداد والرياض، ولكن الشكوك بدأت تبدو في الأفق لتقسم الصف العربي إلى معسكرين. ولم يكن الملك فهد والرئيس مبارك متأكدين من استعداد صدام للانسحاب من الكويت، بينما أكد صدام للملك حسين وياسر عرفات (الذي زار بغداد أيضاً) استعداده للانسحاب إذا انعقدت قمة عربية لمناقشة الأزمة. وفي نفس الوقت أثارت مهمة وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني في جدة وهبوط قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية شكوك صدام في الهدف من تلك المهمة، وجعلته يعلن ضم الكويت كدليل على عدم استعداده للانسحاب من الكويت تحت تهديد التدخل الأجنبي. وشعر صدام بالإهانة على وجه الخصوص عندما

(٣٠) هيكمل، حرب الخليج، ٨٣/٣٨٢، حكومة الأردن White Paper. ٤ - ٣

أصدرت جامعة الدول العربية - في اجتماع دعا إليه مبارك في العاشر من أغسطس (آب) - قراراً يدين العراق ويطلبها بالانسحاب الفوري من الكويت وعودة حكومتها الشرعية (وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠). ويدلو أن الخلافات التي طفت فجأة على السطح بين الزعماء العرب قد أنهت احتمالات الوساطة العربية الجماعية، وقضت تقريباً على إمكانية الوصول إلى حل عربي لأزمة الخليج. ولكن الملك حسين، الذي ظل متمسكاً باعتقاده أن الأزمة قابلة للحل بالطرق السلمية، لم يتوقف أبداً عن عرض القيام بوساطة شخصية في عدة مناسبات لاحقة، ولكن دون طائل.

لم يكن رد صدام على نداء الملك حسين (في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠) مشجعاً، فقد وافق على التحليل الذي أجراه الملك حسين لخلفية الأزمة، لكنه لم يوافق على الخيار الذي طرح للعراق. وقال صدام إن السؤال الذي طرحه الملك يجب أن يوجه إلى الطرف الآخر: ما الذي يريده الطرف الآخر من العراق؟ وقال صدام إنه سوف يقبل الحل العربي كما اقترح الملك حسين أثناء زيارته إلى بغداد في الثالث من أغسطس. أما البديل فهو عقد مؤتمر دولي لا يتوقف على أزمة الخليج فحسب بل يدرس مشاكل أخرى. وبالنسبة لرفض الاستيلاء على الأرض بالقوة، قال صدام إن ذلك جدير بالاحترام من حيث المبدأ ويجب تطبيقه في جميع الأحوال وليس على الكويت فقط. وفي هذا الخصوص، ألح صدام على وضع القضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي. ولكنه اشتكى من رفض الولايات المتحدة وبريطانيا اعتبار هذه الحالة شبيهة بالقضية الفلسطينية^(٣١).

(31) Woodward, The Commanders, pg. 241.

ولم يهتز اعتقاد الملك حسين الراسخ بضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة لتفادي آثارها المدمرة على العالم العربي. وعندما باءت بالفشل جميع المحاولات للتوصل إلى حل عربي للأزمة، سعى إلى وسائل أخرى فطلب المساعدة من أعضاء التحالف الأوروبي ومن الاتحاد السوفيتي. وبعد زيارته بغداد في الرابع من ديسمبر، أعلنت الحكومة العراقية إطلاق سراح رعايا دول أجنبية، ولكن الفضل في ذلك لا يعود إلى الملك حسين وحده، فقد كانت هناك نداءات لصدام حسين من فيلي برانت المستشار الألماني الأسبق، وإدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، ورمزي كلارك وجيسي جاكسون وهما اثنان من أبرز الشخصيات الأمريكية العامة.

وجاءت الفرصة الأخيرة الهامة لمحاولات الملك حسين السلمية في أعقاب مطالبة العديد من الدول بإعطاء المحاولات السلمية فرصة قبل استخدام القوة، فزار لندن وبون وروما وعدة عواصم أخرى للدعوة إلى تفادي الحرب وإعطاء جهود السلام فرصة أخيرة. كما حذر العراق من نتائج الحرب. وحتى بعد أن بدأت قوات التحالف الحرب، طالب الملك حسين بوضع حد للدمار الذي سببته الغارات الجوية ليس فقط للشعب العراقي بل والمواطنين الأردنيين. ورغم أن الجهود السلمية لم تحقق النجاح، كان الملك حسين دائماً يعتقد أن حرب الخليج ليست أمراً حتمياً.

مساعي الجامعة العربية

عندما نشبت أزمة الكويت الثانية ١٩٩٠ بشكل مفاجئ وغير متوقع، لم تكن جامعة الدول العربية قد استوعبت تماماً الصراع

العراقي الكويتي، ولم يكن لديها من الوقت ما يكفي للتعامل مع الخلافات الناشئة بين الزعماء العرب عند مناقشة تسوية هذه المشكلة. وجاء التدخل الغربي - في البداية من خلال الضغوط الدبلوماسية، وبعد ذلك عن طريق اللجوء إلى القوة - بطريقة سريعة ومتلاحقة لم تدع للزعماء العرب مجالاً لحسم القضية بالطرق السلمية.

في الثاني من أغسطس، وقبل أن تصدر عن الأمم المتحدة قرارات العقوبات على العراق أسرع الزعماء العرب دون تخطيط يتحدثون عن السبل الممكنة لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت كخطوة لحل الأزمة باعتبارها قضية عربية. وكما جاء آنفاً، كان هناك الكثير من التشويش وسوء الفهم فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية قبل أن يتفق الزعماء العرب أخيراً على مناقشة الأزمة في اجتماع لجامعة الدول العربية يعقد في العاشر من أغسطس. وحتى قبل انعقاد مجلس الجامعة، كانت هناك مشادات ومجادلات عاطفية بين الزعماء العرب حول مدى ضرورة عقد اجتماع لوزراء الخارجية لصياغة المقترحات التي تقدم إلى مجلس الجامعة. ونظراً للظروف الاستثنائية، رأى أمين الجامعة العربية (ربما بعد التشاور مع بعض الرؤساء العرب) أنه ليست هناك حاجة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية^(٣٢).

بدأ الاجتماع الذي طال انتظاره في الساعة السابعة والربع مساء برئاسة حسني مبارك رئيس الدولة المضيفة. وأعلن مبارك عن تقديم اقتراح سعودي بعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية مصر

(٣٢) هيكمل، حرب الخليج (القاهرة، ١٩٩٢)، ٤٣٢

وسوريا ولبنان ودول الخليج. وألقيت عدة كلمات من الرئيس الجزائري والشيخ جابر أمير الكويت ورئيس وزراءه، وسعدون حمادى نائب رئيس وزراء العراق وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. حذر الرئيس الجزائري من حتمية التدخل الأجنبي في حال عدم التوصل إلى تسوية للأزمة. وتبادل رئيس وزراء الكويت ونائب رئيس وزراء العراق الكلمات الحادة وتساءل كل منهما عن الدولة التي طعنت الأخرى في الظهر.

أدرك ياسر عرفات أن الاتهامات المتبادلة عقيمة ومضیعة للوقت، فطلب الكلمة بسرعة وقال: «عندي اقتراح عملي ناقشناه جميعاً قبل هذا الاجتماع» واقترح تشكيل وفد ثلاثي - يضم ممثلاً عن دول مجلس التعاون العربي، وممثلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، وممثلاً عن دول المغرب العربي - ليحمل رسالة إلى بغداد ويطلب من صدام حسين الانسحاب من الكويت. وكان عرفات الذي سبق أن تحدث بالفعل مع صدام حول الانسحاب يعتقد أن صدور نداء من جامعة الدول العربية يحفظ ماء الوجه سيلقى قبول صدام بكل تأكيد. ولكن الموقف تعقد وقلت أهمية اقتراح عرفات بسبب بيان أعلنه راديو بغداد يناشد فيه الشعبين المصري والسعودي بالثورة ضد حكاهما، واتبع البيان نفس أسلوب عبد الناصر في تحريض الشعوب العربية على الإطاحة بحكاهما. وكان ذلك خبراً غير متوقع لا يشجع أحداً على زيارة بغداد في ذلك الوقت المشحون بالتوترات. وتحدث الرئيس السوداني عن مخاطر التدخل الأجنبي الذي حذر منه الرئيس الجزائري بن جديد فقال «ينبغي ألا نترك الفرصة لأى وجود أجنبي على أرضنا». وهنا تحدث الرئيس السوري حافظ الأسد وذكره بأن

المسؤولين عن الوجود الأجنبي هم الذين احتلوا الكويت. وأفادت أنباء أن القوات الأجنبية في طريقها بالفعل إلى المملكة العربية السعودية، فوقف الملك فهد يشرح موقف السعودية بقوله: «أخونا السوداني يخلط المسائل، ولم أكن أعترم التعقيب على ما قال، إلا أنني أجد لزاماً على أن أفعل ذلك. القوات الموجودة حالياً في السعودية لن تستخدم ابداً لأي عمل عدواني ما لم تضطر للدفاع عن نفسها».

وكان الملك فهد قد أعلن في بيان بثه التلفزيون السعودي وجود قوات أجنبية وقال: «أنت هذه القوات من دول شقيقة (مسلمة) وقوى صديقة (أمريكا) وستبقى بصفة مؤقتة، لتساعد في الدفاع عن المملكة، وتشارك في التدريبات المشتركة، وستغادر المملكة حينما تطلب منها ذلك»^(٣٣).

أدرك مبارك أن الاجتماع ربما يستمر هكذا إلى ما لا نهاية، فطلب التصويت على الاقتراح، فاعترض عرفات قائلاً: «الرئيس مبارك، أرجو الانتظار، أرجو تأجيل التصويت»، لكن دون جدوى. وردد البعض أن مبارك فقد صبره ويريد فض الاجتماع، ولهذا السبب انسحب الوفد العراقي وأخذ طريقه مباشرة إلى المطار.

واعتبر التصويت في صالح القرار، فيما رأت بعض الوفود أنه غير ملائم لأنه يدخل في نطاق العمل الجماعي من أجل الأمن القومي ومن ثم ينبغي أن تكون الموافقة عليه بالإجماع، حيث ينص ميثاق الجامعة على أن القرارات لا تكون ملزمة ما لم تتم الموافقة

(٣٣) هيكال، حرب الخليج (القاهرة، ١٩٩٢)، ٤٣٤

عليها بالاجماع. وأمام صعوبة الحصول على الإجماع، تم تعديل القاعدة لتفيد أنه في حالة موافقة الأغلبية لا يكون القرار ملزماً إلا لمن صوت لصالح القرار. ولكن قاعدة الأغلبية لا تنطبق على القرارات المتعلقة بالاجراءات الجماعية للأمن القومي. وبعد فرز الأصوات بدقة، أعلن عن موافقة عشرة أصوات على القرار مقابل تسعة أصوات بين معترض وممتنع ومتحفظ.

ويمكن تلخيص بنود القرار فيما يلي:

(١) إدانة العدوان على الكويت ومطالبة العراق بسحب قواته إلى مواقعها قبل الأول من أغسطس.

(٢) التأكيد على سيادة واستقلال ووحدة أراضي الكويت بوصفها دولة عضواً في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والمطالبة بعودة حكومة الكويت الشرعية. وأيد القرار الاجراءات التي تتخذها حكومة الكويت لاستعادة أراضي الكويت وسيادتها واستقلالها.

(٣) إدانة التهديدات العراقية لدول الخليج العربي الأخرى ونشر القوات العراقية على الحدود مع السعودية. وأيد القرار حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى في الدفاع عن نفسها بموجب المادة (٢) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الصادر في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

(٤) الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنشر قوات عربية لمساعدة قواتها المسلحة في الدفاع عن ترابها وسلامة أراضيها ضد العدوان الخارجي.

أكد قرار الجامعة العربية مجدداً القرار رقم ٦٦٠ الصادر عن الأمم المتحدة، ولكنه وقف عاجزاً أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضها قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦٢، وتناول ذلك بحساسية حيث طالب بالمزيد من المفاوضات لإقناع العراق بسحب قواته والدخول في مفاوضات مع الكويت لحسم الخلافات القائمة حول الديون والبترول والحدود. ولم تقم الجامعة بمجهودات جدية لتنفيذ قرارها، فقد انقسمت الدول العربية إلى معسكرين، وتفاقت بينهم الخلافات. إلا أن أبواب المحاولات الفردية للتوصل إلى صيغة تحفظ ماء الوجه ظلت مفتوحة على مصراعها، وقد أشرنا إليها، ومع ذلك ليس هناك من يزعم تحقيق أي نجاح في هذا المجال.

دور التنظيمات الإقليمية العربية

قبل أن تدلى الأمم المتحدة بدلوها في أزمة الاجتياح العراقي للكويت، كان الزعماء العرب يتعاملون معها على أمل تسويتها قبل أن تصبح ذريعة للتدخل الأجنبي. وكانت هناك أربع منظمات عربية إقليمية تتعامل منفردة أو مشتركة مع الأزمة وفق معايير وإجراءات كل منها. ولكن المنظمين الإقليميتين الوحيدتين اللتين أخذتا أزمة الخليج مأخذ الجد هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان بوسعهما حل الأزمة لولا تدخل القوى الغربية وعدم إتاحة الوقت الكافي أمام الزعماء العرب لحسمها بأساليبهم ووسائلهم التي تتطلب الكثير من الوقت. أما المنظمتان العربيتان الإقليميتان الأخريان وهما مجلس التعاون الخليجي (الذي يضم كلا من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان)، ومجلس التعاون العربي

(ويضم العراق والأردن ومصر واليمن) فلم تتعاملا مع أزمة الخليج بشكل مباشر لأن الأزمة كانت مطروحة للبحث أمام جامعة الدول العربية التي تضم كافة أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي.

دور الأمم المتحدة

لعبت الأمم المتحدة دوراً فريداً متميزاً إبان أزمة الخليج، فالقرارات التي أصدرتها والوضوح الذي تميز به اعتماد هذه القرارات كان أمراً منقطع النظير. وما إن شرع العراق في غزو الكويت في الثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ حتى اجتمع مجلس الأمن في ذات اليوم واعتمد أول قرار ملزم يدين العراق ويقضي بانسحابه من الكويت «على الفور دون قيد أو شرط» استجابة لنداء وجهه كل من الشيخ جابر أمير الكويت والشيخ سعد رئيس وزراء الكويت الذي غادرها فور وقوع الغزو إلى المملكة العربية السعودية. بناء على طلب من السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعرض القضية على مجلس الأمن. وفي الحال بدأ الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة حركة نشاط واسعة، أسفرت عن انعقاد اجتماع غير رسمي ضم عدداً من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وإعداد مشروع قرار بالتشاور مع مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة أيدته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ودول أخرى أعضاء في المجلس، ثم عُرض رسمياً على رئيس مجلس الأمن. وقد وجهت الدعوة إلى كل من مندوب الكويت ومندوب العراق لدى الأمم

المتحدة للاشتراك في المناقشات الدائرة حول الغزو أثناء اجتماع المجلس في مساء الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، على الرغم من كون الدولتين غير عضوين في مجلس الأمن.

وكان أول المتحدثين في هذا الموضوع هو محمد أبو الحسن مندوب الكويت الذي ألقى كلمة بالغة الشدة باللغة العربية أعقبها بعرض لقضية دولته قال فيه: «إننا نناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراءً فورياً لوقف هذا الغزو وأن ينفذ مهمته مستخدماً كل السبل المتاحة بما يضمن انسحاب العراق على الفور دون قيد أو شرط إلى الحدود الدولية التي كانت قائمة قبل الغزو مباشرة. والكويت تناشد مجلس الأمن وتستحثه باسم عدالة الأمم المتحدة أن تعتمد قراراً يستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى القوانين والأعراف الدولية».

فضلاً عن ذلك، فقد أتيح لمندوب العراق وعضو الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة عرض قضية حكومته على المنظمة الدولية. وبعد أن ألقى كلمة قصيرة باللغة العربية، تلى على الحاضرين بياناً كان قد تلقاه توأً من العراق جاء فيه ما يلي: «بادئ ذي بدء، فإن ما يحدث في الكويت عبارة عن أمور داخلية لا دخل للعراق فيها. وثانياً فإن حكومة الكويت الحرة المؤقتة طلبت إلى حكومتي مد يد المساعدة على هذا الأساس وحده دون غيره. وثالثاً فإن الحكومة العراقية تحمست مصرحة بأنه ليس للعراق أي هدف أو مبتغى في الكويت، وأن ما يحرص عليه هو إقامة علاقات حسن جوار ودية مع الكويت. ورابعاً فإن الكويتيين وحدهم هم الذين سيقرون مصيرهم ومستقبلهم في نهاية المطاف. لسوف تنسحب القوات العراقية من الكويت بمجرد استتباب الأمن هناك، وهذا هو

عين الطلب الذي تقدمت به أول حكومة حرة مؤقتة في الكويت، ونأمل ألا يستغرق ذلك أكثر من أيام قليلة أو أسابيع معدودة على أقل تقدير. وخامساً فإن ثمة تقارير تفيد بأن الحكومة الكويتية السابقة قد أُطيح بها وأن حكومة جديدة سُكلت لتحل محل القديمة، ولذا فإن الشخص الذي يحتل مقعد الكويت هنا لا يمثل أحداً ولا يمكن اعتماده رسمياً على الإطلاق. وسادساً فإن حكومتى ترفض تدخل الولايات المتحدة السافر فيما يجرى من أحداث، وهذا التدخل يدل مجدداً على التنسيق والتواطؤ بين الحكومة الأمريكية وحكومة الكويت السابقة.

ويحدو حكومة بلادي الأمل في أن يتغير النظام على الفور في الكويت وأن يقرر الكويتيون مصيرهم بعيداً عن أي تدخل خارجي من أي نوع.

فضلاً عن ذلك، فإن تصريح مندوب العراق لم يؤخذ على ظاهر القول، وأدت إشارته إلى «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» والتي يبدو أنها أعلنت عقب غزو الكويت إلى صدور بعض الملاحظات التهكمية من جانب كل^(٣٤) من بيكرنج المندوب الأميركي وتيكيل المندوب البريطاني.

وقد أعلن مندوب الولايات المتحدة أن حكومته «سوف تساند الكويت وتعضدها». أما مندوبو فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي فقد عززوا الموقف الأميركي شاجبين لجوء العراق إلى القوة من حيث المبدأ وإن أكدوا على الحاجة إلى تسوية النزاع سلمياً ورحبوا بالوساطة التي عرضت الدول العربية القيام بها. وعملاً بالمادتين

(٣٤) Lauterpacht, الأزمة الكويتية: الوثائق الأساسية (كمبريدج ١٩٩٠) لبيان

٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٦٠ (١٩٩٠) بموجبه:

- ١ - أدان غزو العراق للكويت.
- ٢ - طالب العراق بسحب كافة قواته على الفور ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تحتلها في أول أغسطس (آب) ١٩٩٠
- ٣ - ناشد العراق والكويت أن تسرعا في إجراء مفاوضات مكثفة «لتسوية الخلافات بينهما».

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (١٩٩٠): استخدام القوة

قبل انتهاء شهر نوفمبر، بدا في الأفق أن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن قد أجمعوا على أنه قد آن الأوان لاستخدام القوة بسبب عدم إظهار العراق أية بادرة للانصياع لقرارات مجلس الأمن القاضية بانسحابه من الكويت. وإبان هذا الشهر حل الدور على مندوب الولايات المتحدة لرأس اجتماع مجلس الأمن وفقاً لقاعدة تناوب مقعد الرئاسة (بالترتيب الأبجدي) شهرياً. وأعد مشروع القرار رقم ٦٧٨ (١٩٩٠)، والذي تبنته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا (انظر الملحق رقم ٢)، للعرض على مجلس الأمن أثناء اجتماعه في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ وقرر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي ترأس الوفد الأمريكي واجتماع مجلس الأمن. ووجه أمين عام الأمم المتحدة دعوة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن لحضور هذا الاجتماع التاريخي. وحضر الاجتماع بالترتيب الأبجدي «الإنجليزي» وزراء خارجية كندا والصين وروسيا وكولومبيا وإثيوبيا وفنلندا وفرنسا وماليزيا ورومانيا والاتحاد

السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزائير . ومثل كوت ديفوار واليمن - الدولتين العضوين - رئيسا بعثتي الدولتين .

وفى الكلمة الافتتاحية التي رحب فيها جيمس بيكر بوزراء خارجية اثنتي عشرة دولة استشهد بخطاب ألقاه أحد رؤساء الدول السابقين في جنيف قبل خمسة وخمسين عاماً قال فيه «لم يسبق أن وقع شعب ضحية لظلم من هذا النوع وأن يتعرض لتهديد بالاستسلام للمعتدي كالذي يجري حالياً، واستطرد قائلاً إن كل الوسائل الهمجية قد استخدمت ضد أناس أبرياء لا ذنب لهم . . . » وقال بيكر إنه كان باستطاعة أمير الكويت أن يدلي بتصريح كهذا، ولكنه لم يفعل . فالتصريح لم يصدر عام ١٩٩٠ ، بل في عام ١٩٣٦ على لسان هيلاسلاسي زعيم أثيوبيا والرجل الذي شهد غزو بلاده واحتلالها، تماماً كالغزو الوحشي الذي تعرضت له الكويت منذ الثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ . وكان نداء هيلاسلاسي إلى عصبة الأمم قد ذهب مع الأسف أدراج الرياح ولم يعره أحد التفاتاً^(٣٥) .

وها هو التاريخ يمنحنا فرصة أخرى كي لا نجعل الأمم المتحدة تنحو منحى عصبة الأمم . ويجب أن يكون هدفنا اليوم هو إقناع صدام حسين بأن المطالب العادلة الإنسانية التي تقدم بها كل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها . وإن لم يتراجع العراق بالوسائل السلمية ، أتخذت التدابير الضرورية بما فيها استخدام القوة . وعلينا أن نطرح الخيارين على صدام حسين بأسلوب صريح لا لبس فيه» .

(35) Lauterpacht, The Kuwait Crisis, P.100

وكانت كلمات بيكر أيضاً موجهة إلى مجموعة من الحاضرين من أعضاء مجلس الأمن مذكراً إياهم بأن الهدف ينبغي أن يكون تحقيق «السلام والعدل في كل أرجاء المعمورة». وأصدر كل من الشيخ صباح وعبد الأمير الأنباري تصريحين أكدوا فيهما على مسألتي السلم والعدل من حيث المبدأ. وتقدم الشيخ صباح بشكوى مؤداها أن الكويت راحت ضحية العدوان والمذابح الوحشية مما حدا بها إلى تأييد مشروع القرار الذي كان «السييل الوحيد لضمان استعادة الكويت لحقها المسلوب». أما الأنباري فقد ركز على مسألتين: الأولى هي المسألة القانونية التي كان قد أشار إليها من قبل بخصوص المادة ٥١ التي تجيز استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس فحسب. والثانية هي المسألة السياسية التي أشار فيها إلى الإدعاء الموجه إلى دولته بأنها لم ترد السلام، وهو الإدعاء الذي اعترض عليه بشدة قائلاً إن «هذا موقف مفرض» بينما كانت حكومته قد أعلنت بالفعل أنها تريد السلام شريطة أن يكون «سلاماً شاملاً دائماً عادلاً». وأنهى تصريحه قائلاً «لو فرضت الولايات المتحدة حرباً علينا، فهذا قدرنا لا مهرب منه ولا فكاك»، ثم أردف قائلاً «إن شعبنا لن يركع ولن تنحني له هامة ما دام يحمي حقه في مواجهة الظلم والطغيان».

ومن ناحية أخرى فإن مندوبي اليمن وكوبا أعلنوا أنهما سيصوتان ضد مشروع القرار. وصرح الأشطل مندوب اليمن بأن حكومته وإن كانت أيدت بالفعل مشروع القرار الداعي إلى انسحاب العراق من الكويت، فإنها تشدد على أن السعي إلى حل عربي للمشكلة هو أفضل ما يوافق دولته ويرضيها. ولما كانت اليمن قد أعلنت بالفعل أنها تسعى إلى حل سلمي عربي، فإنه يشق عليها

تأييد حل يجيز استخدام القوة. ولهذا السبب قررت اليمن التصويت ضد مشروع القرار. وصرح مندوب كوبا بأن حكومته أدانت غزو الكويت، بيد أنها دعت إلى البحث عن طرق سلمية لتنفيذ انسحاب القوات العراقية. ولهذا السبب «فإن كوبا ترى أنه ليس من الحكمة اعتماد قرار ينطوي على إعلان فعلي لشن الحرب». ومن ثم صوتت كوبا ضد القرار كما فعلت اليمن. وفي ذات الوقت سار أعضاء آخرون في مجلس الأمن في فلك بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفجر امتناع الصين عن التصويت على القرار رقم ٦٧٨ تساؤلاً حول صلاحية تطبيق القرار وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتبين الدراسة الفاحصة للمادة ٣٧ (٣) أن امتناع عضو دائم واحد في مجلس الأمن عن التصويت قد يؤدي إلى عدم استيفاء الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٧ (٣) من الميثاق والتي تقول: «تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة (عدا المسائل الإجرائية) بموافقة أصوات تسعة يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين»^(٣٦) متفقة.

غير أن مجلس الأمن استخدم فكرة «الصوت» لشرح أن معنى «الامتناع» لا يحمل مضموناً سلبياً في عملية التصويت، مع أن فكرة «الصوت» لا تدرج تحت المادة ٢٧ بحيث تحدد معنى الامتناع. وما لم يعدل الميثاق ليجيز استخدام «صوت» من الأصوات، فإن امتناع عضو أو أكثر يعني أن اتفاق أصوات الأعضاء الدائمين كافة هو أمر لا يزال ضرورياً لأي قرار يُراد له صفة الإلزام.

(36) Lauterpacht, The Kuwait Crisis PP. 159-160

Lauterpacht, The Kuwait Crisis PP. 161-163

الفصل الثالث
أوضاع ما بعد الحرب
آفاق تحقيق السلام في الشرق الأوسط

أوضاع ما بعد الحرب

آفاق تحقيق السلام في الشرق الأوسط

كانت حرب الخليج ضاربة عنيفة على قصر مدتها، إذ تكبدت القوات المتحاربة في مسرحي عمليات الكويت والعراق خسائر لم يسبق لها مثيل خلال فترة وجيزة. فضلاً عن ذلك فإن الصواريخ التي أطلقتها العراق على إسرائيل كانت تنذر بتوسيع نطاق المعارك إلى ما يماثل حقاً معركة أرماجيدون الشهيرة. ودون أي توقع أدرك العالم العواقب الوخيمة لاحتمالية تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى حرب شاملة. وبدأ أن حكومة بوش قد أصابها الصدمة عندما تخيلت ما يمكن أن يتطور إليه سيناريو الأحداث آنذاك، وبالتالي ما يمكن أن تؤول إليه فكرة تحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وفي أعقاب الحرب هلّل العالم كله للولايات المتحدة وحلفائها، على الأقل في بداية الأمر. وفي داخل الولايات المتحدة وجد الرئيس بوش نفسه يحظى بشعبية منقطعة النظير، وأحسّت إدارة بوش أنها تواجه موقفاً لم يسبق لها أن واجهته. فأولاً وبالنظر إلى الاتحاد السوفيتي المتخبط المتداعي، بات جلياً أن الولايات

المتحدة بدأت تظهر كقوة عظمى وحيدة في العالم وفي يدها آلة الحرب تعزز وضعها وتقويه. وثانياً فإن النجاح المذهل الذي حققته أمريكا خارج حدودها في أول «نزهة» عسكرية كبيرة منذ حرب فيتنام (باعتبار أن عمليات جرينادا وبناما لم تعدوا كونها مغامرات هزلية) كان يعني أن النزعة الطبيعية الانعزالية للأمريكيين قد تلاشت في الوقت الراهن على الأقل. فضلاً عن ذلك فإن وضع «السلام الأمريكي المجيد» الذي أراد الرئيس بوش أن يرسي دعائمه قد أطلق عليه اسم «النظام العالمي الجديد»، وهو النظام الذي ألمح إليه الرئيس بوش في خطب عديدة قبل الحرب وبعدها. وفي أول خطاب للرئيس بوش أمام الكونغرس عقب الحرب حدد خطته المبشرة بنظام عالمي جديد في الشرق الأوسط. وكان من المقرر أن تشمل هذه الخطة على ثلاث مراحل متضمنة تدابير معينة للإشراف على تدفق الأسلحة إلى المنطقة ووضع نظام أمني جديد لها وإحلال سلام عادل وشامل في المنطقة بما في ذلك إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية المستعصية. وصرح الرئيس بوش قائلاً: لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي..... وتحقيق سلام شامل (في الشرق الأوسط) يستند إلى قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام..... وتوفير الأمن لإسرائيل والاعتراف في ذات الوقت بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومضى بوش مستشهداً بوقائع الحرب ليوضح أن الاعتبارات الجغرافية أو القوة العسكرية أو كليهما لم تعد في العصور الحديثة ضماناً لأمن أي بلد من البلدان. وبعد يومين بدأ يكرر أول جولة من جولاته في الشرق الأوسط. وبعد أن قام بأربع رحلات في شهرين

كان على وزير الخارجية الأميركي أن يحقق التقارب بين طرفي الصراع ويجمعهما معاً. ولم تثمر جهوده لأن عبارة «نظام عالمي جديد» - التي كانت تبدو عبارة نبيلة سامية في أعقاب حرب الخليج - كانت في واقع الأمر تحمل مغزى مبهماً يسمح لأي طرف من طرفي النزاع في الشرق الأوسط أن يفسرها على هواه.

وليس أدل على غموض هذه العبارة واللبس الذي أثارته من ذلك الذي حدث أثناء مقابلة بوش لمجموعة من مندوبي الصحافة العربية في الثامن من مارس (أذار) ١٩٩١. هناك صرح الرئيس بأن القضية هي حل المشكلة الفلسطينية وأنه على الأمم المتحدة أن تضع الإطار اللازم للحل أو على الأقل لا يكون هذا هو الحل الوحيد. غير أن الأمر يكتنفه بعضاً من الأشياء المشتركة، أشياء اتفقت عليها الدول العربية وإن كانت عرضة لمشكلات عديدة تتعلق بالتفسير. وهناك بالقطع أرضية مشتركة تبدأ منها المناقشات. لا يمكن لحالة الحرب هذه أن تدوم إلى أبد الآبدين. وأعني أننا نمر الآن بمرحلة نبراً فيها ونشفى من عللنا المزمنة. ولكننا عاملاً مساعداً للتغلب على العداوات القديمة، ولا بد من إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ونحن بلا شك مهيؤون لأن نلعب دوراً مفيداً في هذا الصدد، وأكرر أن كافة الأطراف المعنية في سبيلها الآن للتحرك قدماً نحو بحث كل الجوانب المتصلة بهذه القضية.

ولدى الإسرائيليين والوفود العربية المختلفة أفكار ثابتة حول شكل أي مؤتمر سلام يعقد ونطاق عمله. ولقد أرادت إسرائيل عقد مؤتمر محدود في حجمه ونطاق عمله تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وربما بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي المتداعي. ودأبت الحكومة الإسرائيلية أو كادت تعارض اشتراك الولايات

المتحدة في أي مؤتمر سلام شرق أوسطى معارضة لا يوجد ما يبررها. وسبق لشامير - رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتذاك - أن أظهر بجلاء مشاعره الحقيقية إزاء هذه المسألة عندما ذكر أن إسرائيل عانت الأمرين من موقف الأمم المتحدة ولا سيما قرار الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥ الذي يساوى بين الصهيونية والعنصرية (وهو القرار الذي ألغى في ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ لإيجاد مناخ يؤدي إلى تحقيق السلام في المنطقة).

فضلاً عن ذلك فقد أعلنت إسرائيل عن تفضيلها إجراء مفاوضات ثنائية مع كل عدو من أعدائها العرب على حدة حول الخيار المطروح لعقد مؤتمر جامع شامل، مستشهداً باتفاقيات كامب ديفيد كدليل على نجاح المنهج السابق تبنيه. وأكدت إسرائيل على أن المباحثات الثنائية في محفل محدود لا تعطي فرصة لأية نزعة لاتخاذ مواقف يستفيد منها قطاع أوسع من الأطراف المختلفة.

وفيما يتعلق بالمباحثات مع الفلسطينيين، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية في البداية التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الفلسطينيين من القدس الشرقية مبررة ذلك بأن فلسطيني القدس الشرقية يشكلون جزءاً من إسرائيل وأن سكانها العرب هم من الإسرائيليين العرب. وفيما يتعلق بإنشاء دولة فلسطينية، فقد جاء على لسان دافيد كيمحي (الذي كان آنذاك سفيراً متجولاً) أن «حكومة شامير تعتبر الأردن إسرائيل والعكس بالعكس، وتشعر أن مشكلة اقتتاد الفلسطينيين للأرض يمكن حلها في إطار تنازل أردني».

وأخيراً وفيما يختص بمسألة الأرض مقابل السلام، فقد تشددت حكومة شامير في رفضها القاطع لهذه الفكرة ومضت

تكثف من إنشاء مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي المحتلة. وخلاصة القول أن حكومة شامير استمرت في تعنتها إزاء مسألة السلام، بمعنى أنها لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً. أما العرب الذين كانوا طرفاً في المباحثات مع إسرائيل فقد كانوا هم الذين لديهم مصلحة مباشرة في المفاوضات العربية الإسرائيلية، وهم بالتحديد سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيون. وتمثل الموقف المشترك فيما يلي: أنهم أيدوا أولاً عقد مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة تقوم فيه أوروبا بدور مكثف أثناء المفاوضات. وكانت الفكرة وراء ذلك هي محاولة إيجاد راع محايد للمفاوضات يمكن في ظله تحقيق أمني العرب على نحو عادل منصف. وهو أمر شعر العرب أنه لن يحدث إذا لعبت الولايات المتحدة فيه دور الراعي الرئيسي. كما أكد العرب على أن مبدأ «الأرض مقابل السلام» هو حجر الزاوية في موقفهم التفاوضي، وأن تهديد العرب لإسرائيل لن يتوقف وحالة الحرب الدائمة لن تنتهي أبداً إلا إذا أُعيدت الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. وفيما يتصل بالفلسطينيين، فقد أعربوا بجلء عن استيائهم لمحاولات إسرائيل الاحتلال عليهم باستبعادهم إلى الأردن مصرحين بأن سعي إسرائيل إلى إقصاء القدس الشرقية من المفاوضات إنما هو سعي في ذات الوقت إلى إضفاء الصبغة الشرعية على ضمها غير القانوني لها. وفي أكتوبر ١٩٩١ استأنف الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في سبيل تسهيل تحقيق السلام في المنطقة، وهي خطوة أرضت إسرائيل وشجعت الحكومة الإسرائيلية على قبول فكرة عقد مؤتمر سلام ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في آن واحد. كما أرضت أيضاً الدول العربية على أساس أن أي توسيع

لنطاق رعاية مؤتمر السلام المتظر سيكون أفضل من رعاية الولايات المتحدة له منفردة.

وعلى الفور أرسلت خطابات دعوة من الرئيسين بوش وجورباتشوف لكل الأطراف المعنية لحضور مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يعقد في مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١. وجاء في خطابات الدعوة أن «المفاوضات الثنائية المباشرة سوف تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، وأن العملية التي ستبدأ في مدريد ستكون استمراراً للمباحثات التي عُقدت في واشنطن وموسكو». غير أن العملية بأكملها بدأت تتعثر بسبب تعنت حكومة الليكود الإسرائيلية وتصلبها. وبدا على الفور أن رأي الليكود لم يكن متجانساً تماماً مع الرأي العام الإسرائيلي. وفي أواخر عام ١٩٩١، أظهر اقتراع أجراه معهد أبحاث إسرائيلي لصالح شبكة تليفزيون بريطانية أن أغلبية ضئيلة من الإسرائيليين أيدوا مبدأ «الأرض مقابل السلام» (بنسبة ٥٠٪ مقارنة بنسبة ٤٨٪ وبنسبة ٢١٪ لم يبت فيها) بل أغلبية كبيرة أيدت حلاً طويلاً الأمد لمشكلة الأراضي المحتلة، إضافة إلى حل وسط بخصوص الأراضي (٥٩٪) ضد مبدأ الضم (٣٧٪) منها بنسبة (٤٪) غير مؤكدة). وبدأت الانقسامات تظهر في صفوف الليكود، وأسفر انتخاب أجرى في يونيو (حزيران) ١٩٩٢ عن تشكيل حكومة عمال بدت تحت الزعامة الجديدة لإسحاق رابين عاجزة عن تحقيق السلام لإسرائيل بينما هي لا تُعرض سلامة الأراضي للخطر. وأكد رابين على ذلك بقوله إنه سيتفاوض بشأن السلام ويحافظ على الأمن القومي في ذات الوقت. وعندما سعى رابين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٢ إلى وقف الانتفاضة وإجهاض عمليات جماعة حماس الأصولية الفلسطينية بطرد ٤٠٠ ممن وصفوا بأنهم عناصر نشطة إلى جنوب لبنان، بدا

التعهد مستحيلاً من كل الوجوه، إذ أن الفلسطينيين المشتركين في مباحثات السلام التي رعتها الولايات المتحدة آنذاك (بعد غضب الاتحاد السوفيتي) دمروا هذه المباحثات كلية. على أن الأمر الخفى تمثل في أن راين أجرى مباحثات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها مستفيداً من مساعي الترويج الحميدة، ومضت هذه الاتصالات حية أثناء «أزمة المستبعدين»^(٣٧).

وبحلول الثلاثين من أغسطس (آب) كان الكنيست الإسرائيلي قد أقر اتفاقية سلام، الأمر الذي بث الرعب في نفوس مستوطني الأراضي المحتلة. وفي التاسع من سبتمبر (أيلول) اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الثالث عشر من سبتمبر (أيلول) تصافح إسحاق راين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض وسط دهشة العالم بأسره. وبذا تكون السرية قد أتت أكلها. وقد كان اجتماع البيت الأبيض اجتماعاً تاريخياً بحق. ولم يكن أكثر الناس تفاؤلاً في العالم كله يتخيل سيناريو تكريم ياسر عرفات في البيت الأبيض أمام العالم بأسره. ومع أن إعلان المبادئ الذي طرح أثناء الاجتماع كان حافلاً بالمشاعر النبيلة، فقد أصبح في نهاية المطاف مصدراً لمشاكل عديدة لكل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إذ ضللتهم فقرات كثيرة منه. وبموجب البيان كان على إسرائيل أن تسحب معظم قواتها من قطاع غزة وأريحا اعتباراً من ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣. وفي ١٣ إبريل ١٩٩٤ كان على السلطة التنفيذية الجديدة التي عينتها المنظمة أن تتولى الحكم المحلي للمنطقتين وتمارس سلطات محدودة على باقي الأراضي

(٣٧) مقابلة مع شبكة التليفزيون البريطانية المستعمل

المحتلة. وتحدد مجال اختصاصها ليشمل الآتي: الصحة والتعليم والثقافة والرفاة والضرائب المباشرة والسياحة. وبنهاية عام ١٩٩٥ تقرر أن تبدأ مفاوضات جديدة حول الوضعية الدائمة للأراضي المحتلة بما فيها القدس والمستوطنات اليهودية التي أنشأت على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وما إن جلس الطرفان لبحث تفاصيل هذا الإعلان حتى ظهرت خلافات فكرية أساسية على السطح، إذ أصرت إسرائيل من البداية على أنها ستمضي في السيطرة على المعابر الحدودية خلال الفترة المؤقتة على الأقل، وعلى حماية المستوطنات اليهودية وضمان سلامة المسافرين الإسرائيليين في غزة وأريحا. وهنا اتضح وجود خلاف جوهري في تفسير الإعلان. فبالنسبة لإسرائيل، نصت الاتفاقية على ترتيب مؤقت واشتملت على نص آخر لا ينطوي إلا على مضمون شديد التعميم بخصوص انتقال الأراضي أو السلطة. وبالنسبة للفلسطينيين، كان الأمر لا يمثل سوى خطوة انتقالية وإن كانت خطوة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى السيادة التامة ولا بد أن تؤدي إليها.

وقد اعتبر المعادون للاتفاقية أن توقيعها ينطوي على استسلام شائن مخز. أما اليمين الإسرائيلي، ولا سيما من يبلغ عددهم ١٢٠٠٠٠ من المستوطنين الغرباء القاطنين وسط مليوني فلسطيني، فقد اعتبروها لعنة عليهم.

وقد اعتبر اليهود الأرثوذكس راين هرطيقاً تخلى عما وعد به الرب نبيه إبراهيم وذريته. وكثير من اليهود العلمانيين ارتاعوا من أن الحكومة تشايح أناساً ظلوا على مدى ثلاثين عاماً يلعنون بوصفهم إرهابيين.

وقد كان مغزى تأجيل انسحاب إسرائيل أن الاتفاقية أخفقت في أول اختبار لها. وكان ذلك ضربة لمصادقية كل من الاتفاقية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت نفسها تتصدع نتيجة انشقاق داخلي في صفوف قيادتها في المنفى بتونس والتي بدت وكأنها فقدت اتجاه تحركها. ووسط هذا الخواء برزت حماس التي شرعت تنتقم من عمليات العنف التي ارتكبتها المستوطنون ضد الفلسطينيين وهي العمليات التي ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عاجزة عن التصدي لها بالقول أو الفعل.

ولقد بلغت دائرة العنف الانتقامي ذروتها بأسوأ عمل من أعمال العنف، ألا وهو مذبحة الخليل، والتي بلغ إجمالى قتلها ٥٥ عربياً على الأقل، فضلاً عن إصابة عشرات آخرين، عندما قام رجل مسلح إسرائيلي بمفرده. وهو باروخ جولدشتاين. بفتح نيران مدفعه الرشاش على المصلين أثناء سجودهم في المسجد فوق مقبرة الآباء، وهو أشهر مزار ديني في الخليل.

وكانت مذبحة الخليل، بالنسبة للعالم العربي، لطمة كبرى، إن لم تكن ضربة قاتلة، لعملية السلام في الشرق الأوسط. حتى أن ياسر عرفات، الذي خاطر بكل شيء من أجل إتفاق السلام، وغرماؤه من حركة حماس توحدوا في الرأي إزاء بشاعة ما حدث، وأصدرت حركة حماس بياناً وصفت فيه المذبحة بأنها «ضربة قاتلة»، كما صرح أحد مساعدي عرفات بأن المذبحة هي «المسمار الأخير في نعش اتفاق أوسلو»، بل إن ياسر عرفات نفسه قال أمام اجتماع طارئ لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن المذبحة سيكون لها «أصداء كبرى ليس لعملية السلام فحسب بل وعلى جميع المستويات وفي جميع المجالات». ثم استطرد عرفات قائلاً إنه

لمن غير المجدي توقع أي شيء من الحكومة الإسرائيلية، وإنه يتعين على الأمم المتحدة أن ترسل قوات لحماية الشعب الفلسطيني من المستوطنين، خاصة وأن إسرائيل بدت وكأنها لا تملك الإرادة أو القدرة على السيطرة عليهم. ففي رسالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون هناك «تواجد دولي مباشر» وبأن يجتمع مجلس الأمن فوراً «لاتخاذ التدابير اللازمة». وفي الوقت ذاته، انسحبت سوريا والأردن ولبنان من مباحثات السلام مع إسرائيل احتجاجاً منهم على العجز الإسرائيلي للسيطرة على مدافعهم الطائشة والقاتلة.

وفضلاً عن ذلك، فإن السيد عرفات استنكر وشجب هذه الإجراءات معلناً أن «قرارات الحكومة الإسرائيلية عقيمة وجوفاء وتفقر إلى أساس للتعامل مع مثل هذا الحادث الخطير». ووصف ياسر عبد ربه مسؤول الإعلام بمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الإجراءات بأنها إجراءات تجميلية لاحتواء الأزمة. وطالب بنزع سلاح المستوطنين البالغ عددهم ما بين ١٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى إزالة المستوطنات المتشددة مثل مستوطنة «كيريات أربع»، وقال «إننا لا نستطيع تناول مثل هذا الموقف ما دام المستوطنين مستمرين في حمل السلاح ومن ثم، فإن رد الفعل الصارم لمنظمة التحرير الفلسطينية ألقى بسحابة قاتمة على الآمال في استئناف مباحثات السلام، غير أنه لم يخف حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعت في أكبر أزمة لها حتى الآن. إذ أن مذبحه الخليل عادت بالفائدة إلى حركة حماس، التي أخذت تحظى بمساندة شعبية بالفعل، وذلك على حساب منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تعد مستعدة للتحرك خطوة أخرى من أجل

السلام. ففي هذه المرة، إذا كانت إسرائيل تريد السلام، فإنه يتعين عليها أن تعمل من أجله.

ومن ناحية أخرى، فإن الحظر الذي وافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي بالإجماع، أثار عدم الارتياح لدى العرب، إذ أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ضد المستوطنين كان محدوداً بالقياس إلى الطريقة التي دفعت بها إسرائيل بقواتها إلى الأراضي وفرضت حظراً للتجول على الفلسطينيين في أعقاب المذبحة وقتلت ما يربو على ثلاثين شخصاً من المحتجين العرب حتى ذلك التاريخ. وقد لخصت حنان عشاوي، وهي أحد المدافعين عن الحقوق المدنية وأحد المفاوضين الفلسطينيين في مباحثات السلام سابقاً، هذا الإجراء على النحو التالي «إنه خطوة أولى تحظى بالترحيب، ولكنه ليس كافياً إذا ما نظرنا إليه دون سواه»، وقالت إنه يجب على الحكومة أن تتناول مسألة المستوطنات برمتها في الأراضي المحتلة وأن تتخذ الخطوات لحماية الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك، فإن الاحتجاج في إسرائيل لم يكن مقصوداً على الأحياء العربية فحسب، بل كان هناك تجمع شعبي في الخامس من مايو (أيار) (أيار) ١٩٩٤ حضرته جماهير مختلطة شملت ٢٥٠٠٠ شخص يهودي وفلسطيني من مؤيدي احتجاج «حركة السلام الآن» ضد مذبحة الخليل. وكذلك فإن «تسليين» وهي جماعة إسرائيلية لحقوق الإنسان. أصدرت تقريراً شجبت فيه مسلك الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قبل المذبحة وبعدها. وجاء في هذا التقرير أن إسرائيل قد أطلقت العنان للمستوطنين اليهود في أن يهاجموا العرب أثناء الانتفاضة، وأنهم لم تدن مستوطناً واحداً رغم مقتل اثنين وستين فلسطينياً على أيدي

المدنيين الإسرائيليين.

وكانت الاحتمالات قد بدأت تتراكم ضد استئناف مباحثات السلام عندما أعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية فجأة إحراز تقدم في الخروج من حالة الجمود - إذ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ولبنان على استئناف شكل ما من المباحثات المباشرة مع إسرائيل.

ولقد كان ذلك انقلاباً دبلوماسياً بارزاً للولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض الدخول في مفاوضات رسمية وفقاً لبنود إتفاق سبتمبر (أيلول) بين إسرائيل والفلسطينيين. ونجح السيد كريستوفر في أن يكسب التزاماً وتعهداً بإجراء مباحثات على «مستوى عالٍ» يتم ترتيبها بين الطرفين في تاريخ لاحق.

وكشف السيد كريستوفر النقاب عن أن هذا التقدم جاء في أعقاب حملة تأثيرية هاتفية شخصية من جانب الرئيس كليتون الذي تحدث بالتالي إلى الرئيس السوري حافظ الأسد والمغفور له الملك حسين عاهل الأردن ورئيس وزراء لبنان رفيق الحريري. وكان من المقرر آنذاك أن تستؤنف المباحثات الثنائية في أبريل (نيسان) ١٩٩٤. كما كشف النقاب أيضاً عن أن الضغط الأمريكي المكثف كان فعالاً في دفع إسحاق رابين وياسر عرفات إلى الدخول في محادثة هاتفية مع بعضهما البعض. وفضلاً عن ذلك، فإن السيد كريستوفر صرح بأن فريقاً من وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة دينيس روس كبير صناع السياسة الشرق أوسطية في واشنطن قد أوفد إلى المنطقة للعمل على أساس هذا التقدم. وكذلك، فقد نجح السيد كريستوفر أيضاً في عبور موقف دقيق

في الأمم المتحدة حيث وافق في النهاية على قرار لمجلس الأمن يدين مذبحه الخليل بعد مشاحنات حول اصطلاحات القرار وصياغته، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصديق على فقرتين في ديباجة القرار تصفان القدس بأنها واقعة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. ومع ذلك قال السيد كريستوفر إن الولايات المتحدة تؤيد القرار لأنه « كان من الضروري لنا أن نبدو مستنكرين لمذبحه الخليل البشعة والمأساوية. لقد كنا في حاجة إلى إرسال إشارة قوية للمتطرفين في أي مكان الذين يسعون إلى قتل عملية السلام.

ومن الواضح أن احتمالات السلام بين إسرائيل وفلسطين هشة مثل تلك الاحتمالات في منطقة أخرى من مناطق ملكية الأرض - ألا وهي جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإنه دون حل المعضلة الإسرائيلية الفلسطينية، فإن الشرق الأوسط بأسره لن يعرف السلام فالمحنة الفلسطينية جرح متقيح، إن لم تكن هي الجرح المتقيح الوحيد - في الشرق الأوسط. إنها مصدر دائم لعدم الاستقرار، وتوفر الفرصة لصيحة حاشدة يطلقها ديكتاتور تافه، مثل صدام حسين، يسعى لحشد تأييد عبر العالم العربي وذلك بإخفاء مخططاته لتعظيم الذات وراء صيحة من أجل الحقوق الفلسطينية. والحقيقة، إن هذا ما حدث بالفعل أثناء حرب الخليج. كما أن هذه المحنة تستخدم أيضاً كمقياس يقاس به التزام نظم الحكم بمبدأ التضامن العربي، حيث تكتسب تلك النظم التي لا ترقى إلى مستوى المعيار إزدراء العناصر الأكثر راديكالية، وقصارى القول فإن المحنة الفلسطينية مصدر لانشقاق شديد في العالم العربي، أدى إلى تقسيم هذا العالم إلى معسكرين هما «المحافظون» و«الراديكاليون». ومن ثم، فإن ذلك يحد من حرية الحركة السياسية للنظم العربية، إذ لابد من قياس كل

تحرك للسياسة الخارجية على أساس ما إذا كان يعتبر أو لا يعتبر انشقاقاً عن التضامن، أو تشجيعاً لقوى الصهيونية أو خيانة للقضية العربية وهلم جرا وهكذا، فإن الدول الأكثر اعتدالاً قد تعرضت لتقليص حريتها في إقامة علاقات تجارية وعسكرية وغيرها مع الغرب، نظراً لأن الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، يعتبران حلفاء للصهيونية. فإن الغرب من جانبه بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لا يتمتع بحرية تطوير علاقاته مع العالم العربي بدرجة كاملة بحيث تعود بالنفع إلى الجميع، وذلك لأن الغرب عاجز عن الحركة بسبب علاقته مع إسرائيل.

وإذا كان للسلام أن يتحقق في الشرق الأوسط ككل، فإن القضية الإسرائيلية/ال فلسطينية قد أصبح حلها يتعين على نحو يضمن سلامة أراضي دولة يهودية مع إعطاء أرض للفلسطينيين تخصهم. وتحظى دول مجلس التعاون الخليجي بحصة كبرى في حل هذا الصراع، وذلك نظراً لأن دول مجلس التعاون الخليجي قد أصبحت منذ أمد طويل كبش الفداء للدول الراديكالية المحيطة لانعدام التقدم في هذه القضية والعاجزة عن توجيه ضرباتها إلى إسرائيل أو إلى الولايات المتحدة حليفها، ومن ثم فإنها - بدلاً من ذلك - تهاجم أشقاءها الأقل حدة. ومع ذلك، فإن نجم الدول المعتدلة مثل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد أخذ في الصعود منذ الحرب، وبذلك أصبح مجلس التعاون الخليجي قادراً على أن يمارس ضغطاً رقيقاً على الدول الأكثر راديكالية لتشجيع المفاوضات^(٣٨).

(٣٨) الجارديان، ١٩ مارس ١٩٩٤، «استئناف المباحثات العربية الاسرائيلية يمثل انقلاباً للسياسة الأمريكية»

وكان هذا مجالاً للعمل استطاع فيه مجلس التعاون الخليجي أن ييلى بلاء حسناً من أجل تنميته، إذ استطاع أن يصبح «وسيطاً» ونقطة التقاء بين الغرب والأمانى الراديكالية العربية والعمل نحو تقليص جوانب سوء الفهم بين هذين العالمين المختلفين، وإن كانا معتمدين على بعضهما البعض اقتصادياً.

الفصل الرابع مستقبل دول الخليج

مستقبل دول الخليج

مقدمة:

لقد اتخذت الاحتياجات الدفاعية الخليجية مظهراً ملحاً ملموساً ومفهوماً في أعقاب الغزو العراقي للكويت، إذ أن عجز مجلس التعاون الخليجي عن ردع أو هزيمة هذا العدوان دون مساندة خارجية مكثفة أكد الحاجة إلى بذل جهود أكبر لتطوير القدرات الدفاعية المحلية وإلى تعاون أكثر رسوخاً مع الدول الغربية الرئيسية لمواجهة أي تهديد في المستقبل. ومع ذلك، فإن مثل هذه الجهود تواجه صعوبات كبرى نتيجة عزوف دول الخليج عن الدخول في مستوى أوثق للتكامل العسكري والقيود الاقتصادية التي تواجه برنامج إعادة التسلح الرئيسى الجارى حالياً. وكذلك، وبنفس الدرجة، فإن مشكلات القوة البشرية والتشعبات السياسية. الاجتماعية لعسكرة مجتمعات الخليج بقدر أكبر قد لا تسمح بدرجة أكبر من التوسع العسكري داخل مجلس التعاون الخليجي نفسه. وعلى المدى القصير، فإنه لا بد وأن هناك أي بديل حيوي لتحسين القدرات المحلية للدفاع عن النفس، وفي الوقت ذاته، لضمان المساندة القسوى الممكنة من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن هناك تدابير أخرى يمكن اعتبارها جزءاً من نهج طويل الأجل لأمن الخليج. وقد تشتمل هذه التدابير على إجراءات ثنائية ومتعددة الأطراف تستهدف بناء الثقة مع إيران ودوراً أكثر فاعلية بالنسبة لبعض الأطراف العربية (مثل مصر).

تطوير قدرات دفاعية وطنية

موازنات الإنفاق العسكري

إن تطوير القدرات المحلية كان هدفاً رئيسياً لمجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه. وفيما بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٨ أنفقت السعودية العربية وحدها ما يقدر بنحو ١٩,٥ بليون دولار على مشتريات الأسلحة والبنية الأساسية العسكرية. وبلغت إجمالي الإنفاق العسكري خلال الثمانينيات ٤٦,٧ بليون دولار مما جعلها المشتري الأكبر الوحيد على مستوى العالم في سوق الأسلحة الدولية. وفي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بلغت نسبة الإنفاق العسكري السعودي ٢٣,٣٪ و ٣٣,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي على التوالي، بينما ارتفعت النفقات الدفاعية الكويتية من ٥,٧٪ إلى ٣٣٪ خلال الفترة ذاتها. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء دائمة من بين دول العالم التي تنصدر القائمة من حيث أعبائها الدفاعية النسبية. ففي خلال فترة الثمانينيات خصصت السعودية وسلطنة عمان وقطر ما يبلغ ١٠٪ أو أكثر في المتوسط من ناتجها القومي الإجمالي للدفاع، يليها الكويت ودولة الإمارات المتحدة بنسبة ٥,٩٪ في المتوسط. وبالمقارنة، فإنه لا توجد دولة من دول العالم، باستثناء الولايات المتحدة، أنفقت أكثر من ٥٪ من ناتجها القومي الإجمالي على الدفاع خلال هذه الفترة، على الرغم من أن

إسرائيل والعراق كانتا من الدول الرئيسية التي أنفقت ١٢٪ و ٢١٪ من ناتجهما القومي الإجمالي في ١٩٩٠ (وفى المقابل، ظلت إيران أقل الدول نسبياً في الإنفاق الذي بلغ ٣،٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٠ ثم ارتفع إنفاقها الدفاعي إلى ٧،١٪ في ١٩٩١). ومن الطبيعي أن تثير حرب الخليج تساؤلات من حيث مدى مردودية تكاليف مثل هذه النفقات في تعزيز دفاع المنطقة ومن حيث إنها مؤشرات لقدرة مجلس التعاون الخليجي على ردع العدوان. ورغم ذلك فإن الخطط الحالية لمجلس التعاون الخليجي تشتمل على نفقات رئيسية لمشتريات السلاح والبنية الأساسية العسكرية والتوسع في القدرات الدفاعية المحلية كأساس أحادي ومتعدد الأطراف.

مشتريات الأسلحة في مواجهة القيود الاقتصادية

في أعقاب حرب الخليج، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي سلسلة أخرى من مشتريات الأسلحة الرئيسية. إذ أعلنت السعودية العربية عن صفقة قيمتها ١،٤٪ بليون دولار تقريباً من الولايات المتحدة (تشتمل على ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز ٧٢ ف - ١٥ إكس و ٣١٥ دبابة طراز إبرامز MIA2 و ١٤ بطارية من صواريخ باتريوت أرض . جو)، وكذلك صفقة معدات بحرية قيمتها ٩،٣ بليون دولار من فرنسا، فضلاً عن ١،٦ بليون دولار كتوسيع لبرنامج يمامة - ٢ مع المملكة المتحدة (بما في ذلك ٤٨ طائرة هجومية من طراز تورنيدو). كما أعلنت الكويت برنامجاً للتوسع العسكري على مدى عشر سنوات، قيمته ٣،١١ بليون دولار، بما في ذلك ٥،٤ بليون دولار لشراء دبابات طراز إبرامز MIA من

الولايات المتحدة. أما دولة الإمارات العربية فقد اختارت شراء ٣٩٠ دبابة فرنسية من طراز ليكليرك قيمتها ٣ بلايين دولار، بينما جددت سلطنة عمان مشترياتها مؤخراً من دبابات المملكة المتحدة في صفقة قيمتها ٢٢٩،٥ بليون دولار. ومع ذلك، فإن نطاق هذه البرامج (وغيرها من المشتريات الثانوية التي لم تدرج أعلاه) يجب النظر إليها في ضوء ما يلي:

عملية التحديث والتحسين المستمرة، باستثناء الاهتمام السعودي/الكويتي بصواريخ باتريوت، فكل هذه المشتريات الحديثة يمكن اعتبارها جزءاً من دينامية جوهرية متصلة بالحاجة إلى تحديث وتحسين الترسانات الموجودة. فمعظم مخزون مجلس التعاون الخليجي من الدبابات القتالية كان في حاجة إلى التحديث، كما أن البرنامج السعودي/البريطاني «يامة - ٢» كان بالضرورة تأكيداً لصفقة بدأت في عام ١٩٨٨. وعلى الرغم من هذا فإن الأمر لا يزال مشيراً لتساؤلات.

وإذا ما تم استثمار جوهري في البنية العسكرية المتقدمة نسبياً، فإن هذا من شأنه أن يسفر عن ضغوط طويلة الأجل ومستديمة من تلقاء ذاتها للحفاظ على ميزتها النسبية ومجاراة لعملية مماثلة تؤثر على قوى إقليمية أخرى.

الأثر المتزايد للقيود الاقتصادية: فبينما تتحرك لولبية التحسين والتحديث في شكل قوة رادعة في أحد الاتجاهات فإن قيوداً اقتصادية قد تظهر لتمثل قوة جاذبة في الاتجاه الآخر، وقد تعين على السعودية والكويت تخفيض نفقاتهما المبدئية المتوقعة. ونظراً لنقص الفائض التقدي، فإن صفقة صواريخ باتريوت البالغ قيمتها ٣،٣ بليون دولار بين الولايات المتحدة والسعودية والتي عقدت

في ١٩٩١ كانت لا تزال معلقة حتى حلول عام ١٩٩٣، مثلها في ذلك مثل الصفقة الأمريكية/ الكويتية البالغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار لشراء نفس الأسلحة.

كما تعين على السعودية تأجيل شراء نظم الصواريخ أرض/ أرض (طراز MRL الأمريكية الصنع) البالغ قيمتها ٦٤ مليون دولار وأن تخفض عدد مشتريات الدبابات الأمريكية من ٤٦٥ إلى ٣١٥ دبابة. أما صفقة «اليمامة» مع المملكة المتحدة فإنها لم تشمل على ما كان متوقعاً من شراء ٣٠ طائرة تدريب نفائة من طراز هوك وطائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك.

وكذلك، فإن البحرين التي كانت تتوقع مساعدة مالية من مجلس التعاون الخليجي لشراء طائرات الهليكوبتر الهجومية طراز أباشي، قد اختارت بدلاً آخر أقل تكلفة عندما لم تحقق هذه المساعدة.

صور ترتيبات الدفاع الفردي والجماعي

إن القيود الاقتصادية لن تؤثر تأثيراً جوهرياً على مشتريات الأسلحة الخليجية في المستقبل القريب وإن كانت ستؤثر على حجمها ومظاهرها إلى النقيض بالرغم من ذلك. ومن المرجح للغاية أن قضية مردودية التكاليف والتوزيع الملائم للموارد ستصبح عاملاً أكثر أهمية في الخيارات الحكومية، ولا سيما في ضوء الفاعلية المحدودة للدفاعات مجلس التعاون الخليجي في الحيلولة دون نشوب حرب. وتواجه الحكومة الكويتية بالفعل مهمة إصدار التشريعات المطلوبة بشأن الإنفاق الدفاعي، بل وأنه قد يتعين عليها فيما يبدو تخفيض نفقاتها الحالية المتوقعة (كانت التقديرات المبدئية

الكويتية هي أن حوالى ٣٠ مليون دولار مطلوبة للدفاع على مدى السنوات العشر القادمة بالقياس إلى مبلغ ١١،٣ بليون دولار المقترح حالياً). وفضلاً عن ذلك، فإنه لم يعد ممكناً النظر إلى مشتريات الأسلحة خارج نطاق أو سياق القدرات الاستيعابية المحدودة لمجلس التعاون الخليجي والأولويات الاقتصادية - الاجتماعية.

لا يمكن تحقيق توسيع قاعدة القوة البشرية لمجلس التعاون الخليجي دون تكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة، ولكن هذا ينطوي أيضاً على تكاليف اجتماعية بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف الحاجة إلى درجة عالية من التخصص والتي ربما لا يتيسر نقلها بسهولة إلى القطاع المدني (على سبيل المثال، تدريب طياري المقاتلات المتقدمة). وتشير تجربة الماضي القريب (السلاح الجوي السعودي، مثلاً) إلى أنه يمكن بلوغ أو تحقيق شيء من هذا بتكلفة اجتماعية مقبولة نسبياً، ولكن تحقيق توسع جوهري ربما لا يكون خياراً حيوياً طويلاً الأجل لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي بالضرورة على أساس أمن الدفاع الجماعي. ومن ثم، فإن إنشاء قوة للتدخل تابعة لمجلس التعاون الخليجي قوامها (قوة درع شبه الجزيرة) مشتملة على عناصر من جميع دول المجلس قد اعتبرت خطوة أولى نحو قدرة ردع جماعية، على الرغم من أن هدفها الفعال يبدو موجهاً نحو صيانة الأمن والاستقرار الداخليين في منطقة مجلس التعاون الخليجي أكثر من توجيهه نحو مجابهة العدوان الخارجي. وإن قوة «درع شبه الجزيرة» مهما كانت أصولها، لم تكن كافية بوضوح

لمواجهة موقف طارئ مثل الغزو العراقي للكويت، وفي أعقاب حرب الخليج، تم إحياء دول الأمن الجماعي على النحو التالي:

○ صيغة ٦ + ٢ (إعلان دمشق)، وهي صيغة افترضت بعداً عربياً إضافياً لجهود الأمن الجماعي الخليجي.

○ والصيغة العمانية التي افترضت قوة «ردعية» موسعة، قوامها ١٠٠٠٠٠ رجل، وذات هيكل قيادي مستقل، ومسؤول مسؤولية جماعية أمام مجلس التعاون الخليجي نفسه.

وقد عجزت الصيغتان كلتاهما عن النجاح لعدة أسباب متنوعة:

القلق من أن أية تحركات جوهرية نحو الأمن الجماعي (صيغة ٦+٢ أو الصيغة العمانية) قد تضعف الاهتمام الخارجي بالدفاع الخليجي أو تقديم التزامات نحوه. وفي هذه الحالة، فإن وجود قدرة دفاعية محلية أكبر قد يخلق عقبة أمام تدخل أجنبي (الولايات المتحدة مثلاً) نيابة عن مجلس التعاون الخليجي.

المخاوف المتعلقة بالتعويلية والتوازن. فربما يصلح عنصراً رئيسياً عربياً لأن يكون «منشطاً» أو محركاً لضمان المزيد من المساندة الدولية والإقليمية ضد العدوان الخارجي، ومع ذلك فإن مدى التعويل عليه موضع شك بدرجة مماثلة. (إشتمل إعلان دمشق أيضاً على إلزام قدره ١٠ بلايين دولار في شكل مساعدة ثنائية لمصر وسوريا ولكن ربما بدت تكاليفه بعد ذلك بلا مردود من خلال منظور خليجي).

وفي المقابل، فإن الصيغة العمانية ربما تكون قد أوجدت قوة جديدة أكبر من أية قوة متاحة حالياً لدول مجلس التعاون الخليجي

على نحو فردي باستثناء السعودية ، وربما يكون قد أدى ذلك إلى تغيير التوازن المتصور في مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن هذه القوة مستقلة عن أي سيطرة وطنية.

الأمن الجماعي

إن الأمن الجماعي غير وارد في جدول الأعمال آخذين في الاعتبار المواقف الحالية لمعظم حكومات مجلس التعاون الخليجي ومعارضتها لأن تفقد استقلالها فيما يتعلق بالدفاع والقرارات العسكرية. ومن ثم، فإن الاستعداد للتخلي عن هذا الاستقلال يظل شرطاً مسبقاً لأي نهج أو مدخل فعال إلى الأمن الجماعي، وربما لا يكون ذلك أمراً قريب المنال. وهناك نهج بديل يتجسد في السياسة الرسمية لمجلس التعاون الخليجي منذ يوليو (تموز) ١٩٩١، وهي تنمية علاقات وأواصر دفاعية ثنائية داخل المجموعة على أساس تعاوني أو قطاعي.

وعلى سبيل المثال، فإن قوة خليجية (مشتركة) أو (ثنائية) مضادة للدبابات لا تحتاج إلى إثارة قضايا التوازن وفقدان السيطرة السياسية ولا تبدو استفزازية بلا مبرر. ويمكن أن ينطبق نفس الشيء على ضروب من السيطرة الجوية المشتركة في قطاعات معينة أو جهود أكبر نحو تحقيق تكامل الدفاع الجوي. وإن التوحيد القياسي البسيط للأسلحة الأساسية قد يقطع شوطاً طويلاً لتحسين الدفاع الجماعي بدون حتمية وجود هياكل مشتركة دائمة أو معركة فعلية. وربما يقتضي الأمر فرض إجراء أكبر لعملية التوحيد بواسطة برامج التحديث الجارية خاصة وأن معظم المعدات الحديثة يتم الحصول عليها من مصدر واحد (أي الولايات المتحدة). ومع ذلك، فإنه يمكن عمل المزيد لترشيد برامج

التسلح وعمليات الانتشار وتحقيق وفورات في الإنفاق تخدم المصالح المتبادلة لدول مجلس التعاون الخليجي، حتى على الرغم من أن هذا قد يحتم تغييراً في نظام نطاق مشتريات الأسلحة بعيداً عن الصفقات «السياسية» بحيث يتجه نحو المشتريات التي تحددها . بمعنى الكلمة .
المقتضيات العسكرية دون غيرها .

توسيع نطاق الدعم العسكري الخارجي

لقد أدى عدم نجاح المشروعات القائمة على أساس الأمن الجماعي إلى تحفيز جهود مجلس التعاون الخليجي ودفعه لتوسيع تحالفاته الخارجية على أساس ثنائي . ومنذ عام ١٩٩١ ، قامت ثلاث قوى غربية رئيسية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) بأداء الدور الخارجي الرئيسي في الأمن التعاوني، وجاء ذلك في بعض نواحيه نتيجة لعزوف مجلس التعاون الخليجي عن بحث الإجراءات الجماعية وإلى خدمة أغراضها الخاصة من نواح أخرى . وقد تم إبرام الإتفاقيات الخارجية الثنائية التالية :

○ الولايات المتحدة . الكويت (سبتمبر ١٩٩١) . وتنص إتفاقية السنوات العشر بين الولايات المتحدة والكويت على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وعلى مشتريات دفاعية، وعلى تمرکز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت لاستخدامها في أوقات الطوارئ .

○ فرنسا - دولة الإمارات المتحدة (سبتمبر ١٩٩١) . وقد وصفت هذه الإتفاقية بين البلدين بأنها «إتفاق إطار framework agreement» تسمح بإجراء مناورات مشتركة ومبيعات أسلحة .

○ المملكة المتحدة - البحرين (أكتوبر ١٩٩١). وتقضى الاتفاقية بينهما بتوسيع الترتيبات السابقة بحيث تشمل على برنامج تمرينات مشتركة وحرية وصول إلى الموانئ والمطارات.

○ الولايات المتحدة - السعودية (يونيو ١٩٩٢). وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري عمرها ٢٠ عاما كأساس قانوني للتعاون العسكري المجدد، وذلك بدلاً من أية مذكرات تفاهم جديدة كانت الولايات المتحدة قد اقترحتها في البداية. وقد أكدت السعودية معارضتها مرة أخرى لأن تبدو محمية أمريكية بأن رفضت السماح بنشر معدات أو قوات عسكرية أمريكية مسبقاً على نحو مباشر فضلاً عن الخلافات السعودية - الأمريكية بشأن مذكرة «وضع القوات» الذي يحدد الحقوق العسكرية الأمريكية في حرية التحرك في المملكة. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية سمحت بعد ذلك بالفعل للطائرات الأمريكية والبريطانية باستخدام قاعدة الظهران لعمليات تستهدف تنفيذ الطيران في منطقة الحظر الجوي جنوب خط ٣٢ وما يماثلها في العراق.

○ الولايات المتحدة - قطر (يونيو ١٩٩٢). وتسمح هذه الاتفاقية بمشتريات أسلحة وإجراء مناورات تدريبية مشتركة. ولم تستطع هذه الترتيبات القضاء على جميع الخلافات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (وخاصة الخلافات الأمريكية - السعودية). ولا يزال هناك خلاف أساسي بشأن مهمة الردع للتمركز المسبق. فالولايات المتحدة تعتقد أن الردع سيضعف

إذا لم تستطع التدخل تدخلاً فعالاً في حالة الطوارئ ويؤكد هذا الاعتقاد الانتشار السريع للقوات العراقية إلى الحدود الكويتية في عام ١٩٩٠ وتوغلها الفعلي المباشر داخل الكويت والتهديد الذي مثلته للسعودية . أما عن الردع من خلال منظور مجلس التعاون الخليجي والسعودية ، فإن له معنى وتأثيراً أكثر اتساعاً. فتوفير تواجد أمريكي مباشر عند أدنى حد، فضلاً عن توفير حد أقصى لحرية الوصول غير المباشر للمعدات المتمركزة مسبقاً، يبدو ملائماً لأن يحدث قلقاً كافياً للمعتدي بحيث يتحقق الردع بأدنى تكاليف محلية سياسية. ولكن في ضوء النهج الثنائي لمجلس التعاون الخليجي، فلعله يبدو مفيداً التساؤل عن مدى كفاءة توسيع ذلك إلى أطراف أخرى بجانب القوى الغربية الثلاث الرئيسية، ومن بين مزايا النهج الثنائي، هو أنه بالتحديد يوسع من حرية العمل التي يمكن أن يقيد بها النهج الجماعي. وفي هذا السياق، فإن نهجاً دفاعياً ثنائياً لإيران (بدلاً من المحاولات المسبقة الرامية إلى ترتيبات جماعية) ربما يستحق النظر. وإنه ليجوز بالفعل بعض عناصر النهج الثنائي (على سبيل المثال، اللجنة الكويتية . الإيرانية المشتركة للتعاون الإقتصادي الثنائي التي أنشئت في أبريل ١٩٩٢). وأنه يمكن توسيعها على نحو أكثر بالتدرج، وذلك اعتماداً على إستجابة إيران. بل وحتى إنه يمكن في النهاية تطوير الحد الأدنى من التعاون حول القضايا غير الحساسة نسبياً مثل عمليات الإنقاذ الجوي البحري لتصبح مشروعات لدوريات تنفذها القوات البحرية أو الجوية. وبغض النظر عن مدى إمكانية تحقيق ذلك، فإن الفكرة تظل قائمة وهي أن اعتماد مجلس التعاون الخليجي على ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة ما هو إلا

أحد خيارات الأمن الخليجي، وأنه يمكن إيجاد وتطوير خيارات أخرى.

العلاقات داخل إطار مجلس التعاون الخليجي

من الجلي أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها تعد عاملاً يؤثر على الاستقرار في المنطقة. وليس مرجحاً أن تعوق الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي احتمالات تحقيق تعاون سياسي واقتصادي وعسكري أوثق، بل يمكن أيضاً أن تزيد من فرص التدخل الخارجي في الشؤون الخليجية. وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو روابط أقوى داخل مجموعة مجلس التعاون الخليجي، فإن قضايا السياسة الخارجية يمكن أن تقدم لدول الخليج عدداً من التحديات الخطيرة النابعة من:

- النزاع بشأن الحدود والأراضي بين الدول.
- اختلالات توازن القوة المتوقعة داخل المجموعة.
- اختلافات العلاقات الثنائية داخل الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

تشكل النزاعات الحدودية مصدراً رئيسياً لاحتكاك محتمل بين دول مجلس التعاون الخليجي وجيرانها تحديداً بين الكويت والعراق وبين دولة الإمارات المتحدة وإيران (حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى)، ويمكن تحديد النزاعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

- النزاع بين البحرين وقطر حول جزيرتي « حوار » و« فشت الذيل »، وهو نزاع يتعلق بالمياه الإقليمية بين الدولتين.

- النزاع بين الكويت والسعودية وذلك حول جزيرتي قارو وأم المرادم.
- النزاع بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية حول تعيين حدودهما البرية، إذ لا يوجد ترسيم محدد لجزء الحدود المنحنية البالغ طولها ١٠ كم بين الدولتين.
- النزاع بين سلطنة عمان وقطر حول تعيين الحدود بينهما والبالغ طولها ٢٨٨ كم.
- النزاع بين السعودية واليمن، إذ لا يوجد تعيين محدد وقاطع للحدود البالغ طولها ١٤٥٠ كم بين البلدين.
- النزاع بين السعودية ودولة الإمارات المتحدة، إذ لا يوجد تعيين محدد للحدود المشتركة بينهما والبالغ طولها ٥٨٦ كم.
- النزاع بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لا يزال النزاع حول موقع ووضع حدود قطر الجنوبية مع دولة الإمارات بلا حل.
- ومن ثم، فإن نطاق المنازعات الحدودية داخل مجموعة مجلس التعاون الخليجي تشغل مساحة شاسعة. فكل دولة من الدول الأعضاء الست لها نزاع مستمر مع دولة واحدة على الأقل من شركائها الآخرين في المجلس، كما أن هناك ثلاث دول (قطر والإمارات والسعودية) تتنازع فيما بينها بشأن الحدود (باستثناء المنازعات مع العراق واليمن وإيران).
- وعلى الرغم من أن هذه المنازعات ليست نزاعات ساخنة أو مثيرة للخصام، فإنه يبدو أن الوصول إلى اتفاق جوهري وأصيل حول الترسيمات الحدودية شرط مهم لقيام علاقات مستقرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أن مفاهيم اختلال التوازن في الثقل النسبي لمختلف أعضاء المجموعة يمكن أن يؤثر على تماسك مجلس التعاون الخليجي ككل. وفي هذا الصدد فإن السعودية تلعب دوراً مهماً بصفة خاصة. فبينما نجد أن الموقع الجيو- إستراتيجي للسعودية وتأثيرها يعدان حقيقة واقعة لا فكاك منها بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها أيضاً تحتل موقعاً فريداً لتهدئة مخاوف وقلق شركائها وذلك بأن تبدي حساسية إزاء مصالحهم المحلية والمستقلة. إذ أن «التوازن» داخل مجلس التعاون الخليجي لا يستلزم التكافؤ في تحديد المستويات بل يستلزم التنسيق والتشاور، كما يستلزم التقدير المشترك للمصالح المستقلة لكل دولة عضو. ولا يتعين أن يكون ذلك مصدر قلق.

(خذ مثلاً مسألة الإيرانيين العمانيين)، فإن وجود قدر ما من التنوع قد يفيد في توطيد العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاستقرار في المنطقة ككل. والواقع، إن التعاون الأمني الداخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي يظل في الحقيقة واحداً من أكثر أشكال التعاون تطوراً داخل المجموعة. وفي المستقبل، فإن الاتفاق السياسي للحدود حول مرغوبة الإصلاح، حتى وإن كان ذلك بخطى وأساليب مختلفة، ربما يكون طريقاً أضمن نحو علاقات مستقرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

النفط والأمن في منطقة الخليج العربي

مقدمة

إن العلاقة بين النفط والأمن في الخليج العربي ليست في حاجة إلى بيان أو إفصاح، فهي علاقة متبادلة ويتوقف كل منهما على الآخر، ما دام الضمان الأكيد لاستمرار تدفق النفط شرط جوهري وضروري بكل من المعنى الاقتصادي والعسكري. ومن الواضح أن الحاجة إلى هذا التأكيد تزداد إذا لم تكن منطقة إنتاج النفط واقعة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، وذلك لأن مثل هذا الموقف يؤثر بجلاء - على نحو مباشر أو غير مباشر - على شدة وكثافة الصراعات الدولية على مصدر الإمداد وبينما أدى التطور والتقدم المتزايد لصناعة السلاح إلى زيادة متماثلة في أهمية المواقع الإستراتيجية لمناطق بعينها في العالم، فإن الخليج العربي يحتفظ بأهميته الخاصة كمصدر للنفط. وما إن وصلت الأسلحة النووية إلى إمكاناتها التدميرية الحالية حتى أرغم العالم على الارتداد إلى «الحرب المحدودة التقليدية» لتحقيق أهداف محددة. ولكن حتى في نطاق هذا السياق، فإن الخليج العربي يظل منطقة قيمة وحساسة كما يتجلى ذلك في الجدول رقم ١ حول الرسم البياني ١ والرسم البياني ٢ .

ولكن مسألة النفط والأمن في الخليج العربي يمكن حلها باتفاق دولي وفقاً للشروط التالية:

أولاً: تحقيق تسوية عادلة ومقبولة بالإجماع لكل المشكلات في المنطقة، وأهمها المسألة الفلسطينية.

ثانياً: تحديد أسعار النفط على أساس سلة من العملات الدولية بدلاً من الدولار فقط، حتى لا تقع تحت رحمة تدبذبات سعر الصرف لتلك العملة الواحدة أو أسعار التضخم في الولايات المتحدة والدول الصناعية.

ثالثاً: حاجة منتجات النفط العربي إلى وضع سياسة موحدة حتى يتسنى إقامة كيان دولي قوى يواجه هؤلاء الذين يدعون أن هناك «فراغاً» في المنطقة ويعالج اعتلالات الضعف والانقسام والتخلف التي تصيب المنطقة حالياً. كما أن هذه السياسة من شأنها أن تفيد وتساعد في إيجاد شكل اقتصادي منسق في إطار نظام تخطيطي إقليمي موحد. إن الأمن والاستقرار في المنطقة يمكن أن يتحققا بالتوسع في الاتفاقيات الجماعية الأمنية والدفاعية المشتركة العربية وذلك في إطار الجامعة العربية حيث تنشأ بمقتضاها مجالس إقليمية للأمن في المناطق الحساسة بالعالم العربي وذلك لمعالجة مختلف المشكلات. وربما تكون هذه المجالس أكثر فاعلية إذا ما اشتملت على وزراء الخارجية والدفاع في الدول المعنية، إذا ما حظيت أيضاً بالمساندة الضرورية من الإدارات المتخصصة بالجامعة العربية

العوامل المتعلقة بشعوب منطقة الخليج

لقد برهنت التطورات الدولية على أن منطقة الخليج مليئة

بالتحديات. ولكن، في عالم اليوم المعقد، لا توجد دولة واحدة خالية من التدخل الدولي. ومن ثم فإن مثل هذا التدخل من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى لم يعد مثيراً للخلاف ما لم يتخذ شكل الجيوش الغازية التي تعبر حدود دول أخرى بدون موافقتها. وخلافاً لذلك، فإن الرأي العالمي يتقاضى على نحو متفاوت عن الجوانب السرية للتدخل.

الخاتمة

لقد أصبحت قوات مجلس التعاون الخليجي الآن محنكة ومتمرسه، وأدت مهامها في العمليات التي اشتركت فيها بجداره بل وتميز في بعض الحالات. وكان الشيء المثير للإعجاب بصفة خاصة، هؤلاء العسكريين السعوديين الذين أبدوا مهارات وشجاعة ومبادرة ضارعت الخصائص التي أبداه الطيارون التابعون لحلف شمال الأطلسي الذين اشتركوا في حرب الخليج. وبالنسبة للقوات البرية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، فإن معارك المدفعية المختلفة ومناوشات الحدود التي اشتركت فيها وانتصرت، فضلاً عما اكتسبته من خبرة القتال من منزل لمنزل، أثناء تطهير «الخافجي» وأثناء تقدم قوات الكوماندوز المصرية داخل الكويت، قد عززت الثقة في هذه القوات مبرهنة على أنها كانت تتمتع بالمقدرة على الظهور بمظهر «بروسي» العالم العربي وأن تنتصر ولقد كانت مآثر قوات دول مجلس التعاون الخليجي أثناء الحرب مصدراً للفخر الوطني العظيم في كل دولة منها، ولا سيما في المملكة العربية السعودية التي تتمتع الآن - بإعتبارها قوة اقتصادية كبرى - بالمقدرة على أن تصبح قوة عسكرية ذات شأن. وكان الفخر الوطني عظيماً لدرجة أن الناس كانوا يتدفقون للانضمام إلى القوات

المسلحة أثناء الحرب وبعدها. ومع ذلك، وعلى الرغم من البلاء الحسن الذي أبدته قوات مجلس التعاون الخليجي بمجرد أن بدأت الحرب، فإن هناك مشكلات لا تزال قائمة، وهي مشكلات. إن لم تحل. ستعوق تقدم مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمنية إقليمية، وهي المشكلات التي أبرزتها حالة الفوضى والارتباك العسكري لمجلس التعاون الخليجي إبان الغزو العراقي للكويت.

وتعتبر الأحداث التي وقعت في الكويت أثناء المواجهة الفورية للغزو العراقي صورة مصغرة للموقف الشامل والعام في مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن هناك غزواً وشيكاً من جانب العراق، فإن الجيش كان بعيداً عن حالة التأهب التام. وما أن وقع الغزو حتى أصبح نطاق الارتباك الشديد للقوات العسكرية الكويتية بادياً للعيان بصورة حية ومؤثرة. وطبقاً لما قاله أحد الضباط فإنه «لم تكن هناك مخابرات تطلعهم (أي القيادة) ما كان يجري على أرض الواقع. . لم تكن لديهم خطة يعتمدون عليها. وإذا ما اتصلت بهم لتسألهم عما يجب عمله، فإنهم يقولون: إنك قائد، اتخذ قرارك». وإن وجود قوامه مركزية لمجلس التعاون الخليجي، أي الحاجة إلى قوة أمنية جماعية^(٣٩) يُعتمد عليها، أمر تقوضه وتبطله حقيقة أنه لا يوجد هيكل تنظيمي مسلح قوى. ويرجع عدم وجود جيش قوي تابع لمجلس التعاون الخليجي إلى نفس السبب لعدم وجود جيش قوي في السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة أو البحرين إلخ.

ان الوقائع والحقائق في الشرق الأوسط لم تتغير، فلا تزال

(٣٩) ورد في ذلك الجارديان، «الضباط الكويتيون يتمردون بسبب كارثة الغزو»، نيل ماكفاركوهار، ٨ يونيو ١٩٩١

المنطقة حيوية لاقتصاديات العالم ولا تزال دولها معرضة للهجوم نسيباً. وفضلاً عن ذلك، فإن صدام حسين لا يزال حياً ولا زال لديه الكثير من الأطماع.

وعلاوة على ذلك أيضاً، وكما يتجلى في الفصل السابق، فإن السلام في الشرق الأوسط لا يزال مراوغةً مراوغة مؤلمة، ومن ثم، فإن دعم وتعزيز الأمن الإقليمي - بعد الحرب - قد أصبح عنصراً أساسياً من مكونات «النظام الدولي» الذي إستهله الرئيس بوش ثم ورثه الرئيس كليتون. وفي محاولة لتطوير الوحدة العسكرية، التي صيغت في ساحة القتال، بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وبين مصر وسوريا من ناحية أخرى، فقد اجتمعت هذه الدول في دمشق في مارس (اذار) ١٩٩١ لإجراء مباحثات تستهدف وضع نظام أمني للمنطقة، وقد حظيت هذه المباحثات، وهي «صيغة ٦+٢» - بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، واتفق نتيجة لذلك وزراء خارجية الدول الثمانية على أن توفر الوحدات المصرية والسورية الأساس لأمن المنطقة، وربما يكون ذلك بمساعدة محدودة من القوات الغربية. وفضلاً عن ذلك، فقد تم أيضاً بحث إستبقاء بعض المعدات الغربية التي أستخدمت أثناء الحرب في المنطقة ليستخدما هذا التحالف الموسع. وفي المقابل، تتحمل دول الخليج تكاليف القوات المصرية والسورية. ثم طلب من إيران فيما بعد الاشتراك في التخطيط الأمني الخليجي ثم بدأت المملكة العربية السعودية والكويت يعلنان بالتدريج أنهما يفضلان أن تبقى القوات الأمريكية في الخليج بدلا من الجيوش العربية. (ربما يرجع ذلك إلى الصدمة التي أحدثها جيش عربي شقيق، وإلى أن السياسة الأمريكية - خلافاً لحالة التقلب التي تتميز بها السياسة العربية - يمكن

التنبؤ بها والإعتماد عليها). وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد صرحتا في السابق أنهما ستسحبان قواتهما من الكويت بمجرد الإنتهاء من عمليات إزالة الألغام، وكذلك من بقية المنطقة عندما تحل محلها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبحلول ٢١ مايو (أيار) ١٩٩١، صرح ديك تشيني بأن القوات الأمريكية ستبقى في الكويت «لعدة أشهر أخرى»، ثم أضاف فيما بعد قائلاً إنه يتوقع تواجداً عسكرياً أمريكياً في المنطقة أكبر مما كان عليه الحال من قبل كما توقع أيضاً إجراء مناورات مشتركة متزايدة بين الولايات المتحدة وقوات مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد بدأ وزير الدفاع السابق دوجلاس هيرد يتحدث عن الحفاظ على تواجد عسكري جوهري في الخليج، وخاصة فيما يتعلق بتواجد سلاح الجو الملكي البريطاني في البحرين.

وفي الوقت ذاته، بدأت القوات السورية والمصرية في الانسحاب من الخليج، وقالت مصر إن الانسحاب يرجع إلى حقيقة أن قواتها قد أنجزت مهمتها

وخلاصة القول أن المطلوب من دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد بشكل أساسي على قواتها الذاتية للدوز عن حدودها وأن تشكل لتحقيق ذلك الآلية العسكرية الموحدة لأنها الضمانة للمستقبل.

المراجع

المراجع

أولاً: باللغة العربية

كتب:

- فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج، ١٩٩٤ .
- محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، القاهرة ١٩٩٢، ٣٨١ .

تقارير:

- إذاعة بغداد، ١٧ يوليو (تموز) ١٩٩٠ .
- تصريح للعقيد سعيد مطر في مؤتمر صحفي في (٢ مارس) (أذار) ١٩٩٠.
- مجلس التعاون الخليجي: البيان الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي (٢٦ مايو) (أيار) ١٩٨١.

مصادر من الإنترنت:

- محمد حسنين هيكل: إشارة إلي: «الحكومة الأردنية: الكتاب الأبيض»، ١٩٩٢، ص ص ٤٣٢ - ٢٤٣ .
- محمد حسنين هيكل: حديث مع الملك الحسين (أبريل ١٩٩١).

صحف ومجلات:

- القبس (الكويت ٢٠ - ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠).
- الرأي العام (الكويت ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠).
- الشرق الأوسط (لندن ١٨ مايو (أيار) ١٩٩٠).
- الشرق الأوسط (لندن ١ مايو (أيار) ١٩٩٠).
- وكالة الأنباء العراقية ١٧ - ٢٠ فبراير (شباط) و ١ مايو (أيار) ١٩٩٠، إذاعة بغداد والشرق الأوسط (لندن ١٨ مايو (أيار) ١٩٩٠).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

Bibliography

- Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia, (Oxford) 1997.
- Ahmed Baha El - Din, An Arab View of Superpower Security in the Gulf, (London) 1991.
- B. B. C W. R., Gulf Crisis Chronology, (Cambridge), 1991.
- E. Lauterpacht, The Kuwait Crisis: Basic Document, (Cambridge), 1991, p. 99 - 100.
- Ehteshami A., War and Peace in the Gulf, (London), 1992.
- Faisal Al - Mazidi, The Future of the Gulf, (London), 1992.
- Freedom, L., Gulf Conflict, 1990 - 1991: Diplomacy and War in the New World, (London), 1993.
- Greenbarger, B., Desert Victory: War for Kuwait, (London), 1991.
- Hai. B., Niroyal, D., The Gulf War and the New World Order, (London, New Jersey), 1991.
- Hassan Ali - Al - Ebrahim, Kuwait and the Gulf, (Washington), 1984.
- John Muller, Policy and Opinion in the Gulf War, (Chicago), 1994.

- Little Brown & Company. Desert Storm: The War in Persian Gulf, (Boston), 1991, p. 9.
- Miller and Mylories, Saddam Hussein and Crisis in the Gulf, (London), 1991, p. 20.
- Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf 1990 - 1991, (Oxford University), 1997.
- Mohammed El - Rumaihi, Oil and Security in the Gulf: An Arab Point of View, (London), 1994.
- Omar, A., Crisis in the Arabian Gulf: An Independent Iraqi View, (London), 1994.
- Pipes, D., SandStorm: Middle East Conflict and America, (New York), 1993.
- Peterson, E. R., The Gulf Co - operations: Search for Unity in a Dynamic Region, (London), 1988, p. 180.

Reports

- (Amman, 1991): "The Government of the Hashimit Kingdom of Jordan White Paper", p. 3.
- Bulloch and Marris, "Saddam's War", 1991.

Sources from the Internet

- Interview, British Independent Television Network, 1991. [www. BBC. com](http://www.BBC.com)
- M. Heikel, Illusions of Triumph, (April 1991), p. 192.

Journals and Newspapers

- Ebringer and Banks: "OPEC in 1990" in Newsom (Ed.), Diplomatic Record, 1991, pp. 119/23.
- The Guardian, 28 February 1994. "Washington Peace Talks Cut Short".
- The Guardian, 19 March 1994 and 14 January 1991, "Restart of Arab - Israeli Talks Mark Coup for US. "
- The Sunday Times, 5th August 1990, pp. 9 - 10.
- The New York Times, 23 September 1990.
- The International Herald Tribune, 13 - 14 July 1991.

- The International Herald Tribune, 25 September 1990.
- The Independent, 20 May 1991 and 22 May 1991.
- Slalinger and Laurent, Secret Dossier, 22 July 1991, p. 37 - 64.
- Woodward, The Commanders, 20 October 1992, pp. 206/7, - p. 212.

الملاحق والجداول والرسوم

Table One

Comparative Oil Reserves and Production Levels of the Gulf States					
*Comparative Oil Reserves in 1994 in Billions of Barrels					
Country	Identified	Undiscovered	Identified and Undiscovered	Production	% of World Total
Iraq	—	—	—	33	—
Saudi Arabia	69.2	19.0	88.2	89.3	9.9
Kuwait	90.8	35.0	125.8	100.0	10.0
Oman	92.6	3.0	95.6	96.5	9.7
Qatar	—	—	—	5.0	2.5
UAE	3.9	0	3.9	3.7	0.4
Saudi Arabia	265.5	31.0	316.5	261.2	26.1
UAE	61.1	4.2	65.3	98.1	9.9
Total	56.10	112.2	695.2	651.1	64.9
Rest of World	—	—	—	345.7	35.1
World	—	—	—	696.8	100.0

Source. Adapted from Anthony H. Cardenas from the Saudi Arabia Book, p. 78 - 79

(iii)

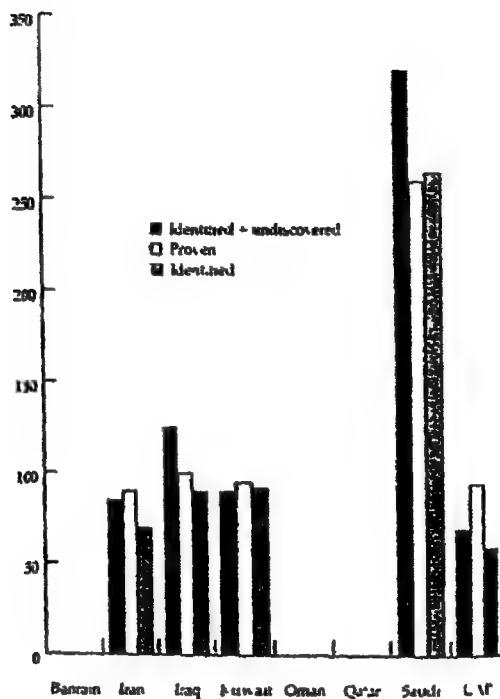
Table One (Contd.)

Comparative Oil Production in Millions of Barrels Per Day

Country	1995		DOE/EIA Estimate of Actual Production					Maximum Sustainable		Additional Capacity in 2012
	Actual	OPEC Quota	1990	1992	2010	2005	2010	1995	2000	
Bahrain	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Iran	3,609	3,600	3.2	3.6	4.3	5.0	5.4	3.2	4.5	4.5
Iraq	600	600	2.2	0.4	4.4	5.4	6.6	2.5	5.0	5.0
Kuwait	1,850	2,000	1.7	1.1	2.9	3.6	4.2	2.6	3.3	3.3
Oman	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Qatar	119	378	0.3	0.4	0.6	0.6	0.6	0.5	0.6	0.6
Saudi Arabia	8,018	8,000	8.5	9.6	11.5	12.8	14.1	10.3	11.1	11.1
UAE	2,193	2,161	2.5	2.6	3.1	3.5	4.3	3.0	3.8	3.2
Total	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Gulf	—	—	18.6	17.7	26.5	30.9	35.0	23.5	26.2	24.2
World	—	—	69.6	67.4	78.6	84.2	96.5	—	—	—

Footnotes: in IEA, *World Oil and Gas Prices*, OECD/IEA, 1999, Annex 2 and DOE/EIA, *International Energy Outlook 1999*, Washington, DOE/EIA, June, 1999, pp. 30-30 and *World Oil Economic Outlook*, February 22, 1996, p. 3. IEA and DOE do not provide country breakout for Bahrain and Oman. Reserve data estimated by author based on country data.

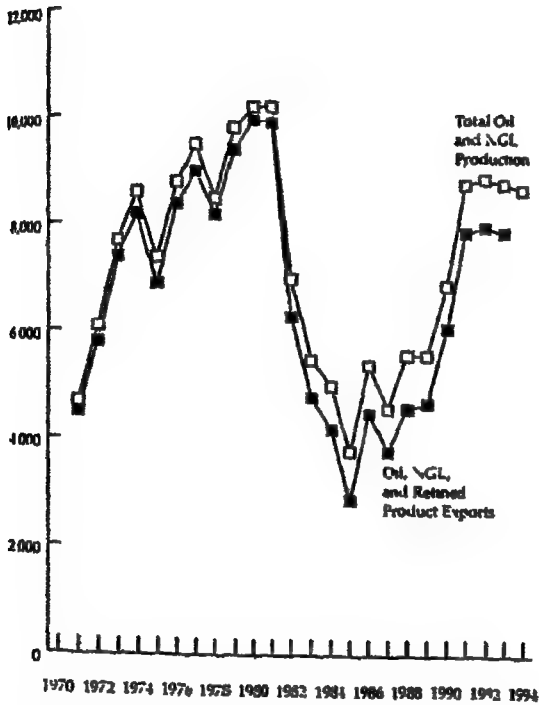
Chart One



Total Oil Reserves of the Gulf States in Billions of Barrels
 * IEA, *Middle East Oil and Gas*, Paris OECD/IEA, Issues 2 and data
 provided by Bahrain and Oman. Bahrain's reserves are only 750 million barrels
 and do not show up on the chart because of scale.

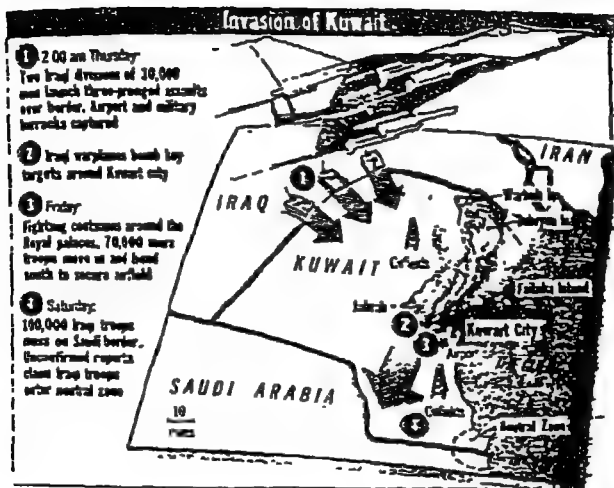
Source: Adapted from Anthony H. Cordesman from the *Saudi Arabia*, p. 88. Total Oil Reserves of the Gulf States in Billions of Barrels.

Chart Two



Source: Adapted from Anthony M. Cardemom from the Saudi Arabia Book, p. 81, Oil or Natural Gas Liquids.

Appendix I



Source: The Sunday Times, 5 August 1990

المحتويات

٥.....	□ تقديم
٧.....	□ تمهيد
١١.....	□ الفصل الأول، جوهر الأزمة الكويتية - العراقية
١٣.....	مقدمة
١٣.....	العراق يدخل في مواجهة مع الكويت
١٧.....	الحملة الاقتصادية
٢٢.....	الأزمة
٢٧.....	تفاقم الأزمة
٣٦.....	لماذا الغزو؟
٣٩.....	الحرب بموعد سابق
٤٣.....	□ الفصل الثاني، العد التنازلي للأزمة
٤٥.....	شائعات الحرب
٤٧.....	مؤتمر جدة
٤٩.....	الغزو: ردود الفعل العربية
٥٢.....	المساعي العربية من أجل التسوية السلمية للأزمة
٥٥.....	مساعي الجامعة العربية
٦٠.....	دور التنظيمات الإقليمية العربية
٦١.....	دور الأمم المتحدة
٦٤.....	قرار مجلس الأمن رقم: (1990) 678 استخدام القوة

٦٩.....	□ الفصل الثالث، أوضاع ما بعد الحرب
٨٧.....	□ الفصل الرابع، مستقبل دول الخليج
٨٩.....	مقدمة
٩٠.....	تطوير قدرات دفاعية وطنية
٩٠.....	موازنت الإنفاق العسكري
٩١.....	مشتريات الأسلحة في مواجهة القيود الاقتصادية
٩٣.....	صور ترتيبات الدفاع الضروري والثنائي والجماعي
٩٦.....	الأمن الجماعي
٩٧.....	توسيع نطاق الدعم العسكري الخارجي
١٠٠.....	العلاقات داخل إطار مجلس التعاون الخليجي
١٠٣.....	النفط والأمن في منطقة الخليج العربي
١٠٣.....	مقدمة
١٠٤.....	العوامل المتعلقة بشعوب منطقة الخليج
١٠٧.....	□ الخاتمة
١١٣.....	□ المراجع
١١٩.....	□ الملاحق

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

هذا الكتاب

هذه الدراسة محاولة لإعطاء خلفية مفصلة للنزاع بين العراق والكويت، وبحث الشق المتعلق بالأمن والدفاع في عمل مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام ١٩٨١ والذي يضم في عضويته السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعمان.

والهدف من وراء ذلك تحديد المعوقات التي تمنع هذه الدول من حماية أمنها الذاتي والقضاء على الأخطار التي تحدث بها والتي تمثلت أخيراً بقيام العراق بغزو الكويت.

الناشر

CENTRE D'ÉTUDES
EURO - ARABE

مركز الدراسات
العربي - الأوروبي

91 Av des Camps Ellysées - 75008 - Paris

Tél.: 00 - 33 - 1 - 56 57 43 30

Fax: 00 - 33 - 1 - 56 57 43 31